موقف الصحافة العراقية من التطورات الداخلية في العراق ١٩٣٠- ١٩٣٦

دراسة تاريخية

م. د.علي محفوظ الخفاف

تدريسي في تربية نينوى

الملخص

إن دراسة مواقف الصحف من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية مسألة مهمة نظرا لكون هذه الصحف تعتبر رافد أساسي في البحث التاريخي يضاف إلى بقية الروافد العلمية، وعلى هذا الأساس فقد كتبت في هذا البحث عن مواقف الصحف العراقية من الجوانب المختلفة خلال الفترة ١٩٢٩– ١٩٣٦، ففي المحور الأول ناقشت مواقف الصحف المحلية من التطورات السياسية، وفي المحور الثاني فقد استكشفتُ أهم مواقف الصحف العراقية من الجوانب الإقتصادية، وفي المحور الثالث كتبت عن المواقف من الجوانب الإجتماعية .

The attitude of the Iraqi journalism towards the internal developments in Iraq 1930-1936 A historical study

Dr. Ali Mahfouz Al- Khfaf

Teaching in the Education of Nineveh

Abstract

Newspapers are considered to be one of the resources of societies from which information is taken in different fields: political, economical and social. According to the aforementioned information, I have written my paper entitled "The attitude of the Iraqi journalism towards the internal developments in Iraq 1930-1936 A historical study". I have done my utmost by depending on different resources to bring the role of these newspapers to existence and to show their maturity and ability to dismantle events and probe their depths.

المقدمة

إن المكانة الراقية التي تمتلكها الصحف لا يمكن أن تصلها إلا بعد أن تكون قد بلغت مرحلة وقدرة عالية على تغطية ومتابعة كل الأحداث التي تتعايش معها ومناقشتها من على صفحاتها وإبداء الرأي والحلول لمعضلاتها، وبناءً على ما تقدم فقد واكبت الصحف العراقية خلال عقدي العشرينيات الثلاثينيات من القرن الماضي كل الأحداث التي وقعت وعايشها الشعب العراقي وأثر فيها وتأثر بها وانعكست على واقعه المُعاش، سواءً في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وفي ضوء ذلك لابد من التأكيد وتبيان الحقائق التي لايخفيها غربال ألا وهي أن هذه الصحف قد نجحت وابدعت، وبالرغم من بساطة الإمكانات المتاحة لها، نقول لقد ابدعت في طرح الرؤى والحلول للمواضيع التي نشرتها وعايشتها، بالرغم من اختلاف ولآتها وميولها، ولكل ما قد تقدم فقد قمت بتقسيم بحثي المعنون **(موقف الصحافة العراقية من التطورات الداخلية في العراق ١٩٣٠-١٩٣٦ دراسة تاريخية)** هذا الى مقدمة وتمهيد وثلاثة محاور وخاتمة، ففي **المحور الأول** تناولت أهم الجوانب والتطورات السياسية التي حدثت خلال فترة البحث وتفاعلت معها الصحف المحلية وأدلت بدلوها مثل الديمقراطية والمعاهدات العراقية – البريطانية وتشكيل وعمل الأحزاب السياسية وغيرها من المواضيع السياسية، وفي **المحور الثاني** فقد سبرت أغوار الجوانب الاقتصادية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع والاهتمام الكبير الذي اولته الصحف العراقية فقد عملتُ على متابعته بشكل مركز وعلمي، ومن أهم المواضيع الاقتصادية التي اهتمت بها الصحف العراقية هي إصدار عملة العراقية وطنية وتطوير الثروة النفطية المحلية، وكذلك بناء قاعدة صناعية محلية تسد حاجة العراقيين وتغنيهم عن الاستيراد الخارجي، وغيرها من المواضيع الاقتصادية، وفي **المحور الثالث** فقد اهتممت بالأمور الإجتماعية التي ألقت بظلالها على حياة المجتمع العراقي وكتبت عنها الصحف العراقية مثل قضية انتشار تناول الخمور واللعب بالقمار وموضوع الحفاظ على الأخلاق العامة

وحفظها في سلوكيات الناس، وكذلك موضوع متابعة انتشار الأوبئة والأمراض والتأكيد على احتوائها وإيجاد الحلول الناجعة لتطويقها والقضاء عليها حماية للناس وحفظاً لأرواح الأهلين.

ولا ننسى في هذا المجال أن أذكر أنني قد أعتمدت على مجموعة قيمة من الصحف التي أمكن الحصول عليها لبيان مواقفها من الأمور التي تضمنها هذا البحث ومن أهمها جريدة العراق الموالية للحكم الملكي وصحف البلاد، العالم العربي، الرافدان، الأهالي، والعهد، وغيرها من الصحف التي أمكنت الظروف من الإطلاع عليها، وفي هذا السياق ولإسناد البحث وإيضاح الحقائق بصورة علمية فقد اعتمدت على عدد من المصادر العلمية من كتب وبحوث علمية لتأييد الطروحات التي تم مناقشتها في هذا البحث.

التمهيد

عندما تقوم الصحافة بالكتابة والنشر في المواضيع التي تهم وتخص المجتمعات سواءً أكانت سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية، فهي تكون في هذه الحالة قد أصبحت هي المُعبر والقائد والموجه لكل ماتريد هذه المجتمعات في البوح عنه والقيام به.

وعلى هذا الأساس فقد عُدت الصحافة العراقية خلال الفترة الزمنية مابين ١٩٣٠_١٩٣٦، هي الرقيب والمتابع لأعمال وتصرفات السلطات الحاكمة العراقية آنذاك بالإضافة للسلطات البريطانية، كما أصبحت هي الكاشف والناقل لمعانات ابناء الشعب العراقي نتيجة لتدهور واقعه السياسي والأقتصادي والأجتماعي[١].

ومن خلال ماتقدم لابد من إبراز وتحديد أهم الأثار والأدوار التي تركتها ولعبتها صحافة ذلك العهد، وهي كالآتي :

١- لعبت الصحافة دوراً هاماً في تعميق الوعي السياسي والتوجه القومي والوطني لدى الرأي العام المحلي حيث دفعته الى التطلع والتحرك نحو الحرية والأستقلال، والعمل على إفهام الحكومات المتعاقبة بأن للصحافة رسالة مقدسة يقدرها جمهور المتلقين وهو مستعد لأن يدافع عن الكلمة الخيرة والكاشفه للحقيقة .

٢- إن جميع ماكتبته هذه الصحف وفي مختلف الجوانب والمجالات إنعكس على تطوير مستواها شكلاً ومضموناً، إذ تميزت خلال هذه الفترة الزمنية ١٩٣٠-١٩٣٦، بأنها صحافة رأي قبل أن تكون صحافة خبر.

٣- ونظراً لرصانة هذه الصحف وقدرتها على الإقناع، ولكونها قد أصبحت مبتغى القارئ المثقف وعموم فئات المجتمع، فقد نجحت في جذب وإشراك كبار الكُتاب والأدباء العراقيين والعرب للمساهمة بتحرير أرقى وأبلغ المقالات الأدبية والفكرية والسياسية، والمقالات التي تشع بالروح الوطنية والدعوة لنيل الأستقلال السياسي والأقتصادي[٢].

٤- سلطت هذه الصحف بمختلف إنتماءاتها وولاءتها، نقول سلطت الضوء على الإجراءات المقيدة لعملها وموقف السلطات الرسمية المواجه لها، وبشكل أساسي على قانون المطبوعات رقم "٨٢" المشرع عام ١٩٣١ وتعديلاته المتواصلة، وتبعا للظروف السياسية والأقتصادية السائدة حينها، هذا القانون الذي سمح للحكومات العراقية وطيلة العهد الملكي بالتعرض لجميع الصحف سواءً منها الحزبية أو المستقلة من خلال توجيه الأنذار لها أو تعطيلها إدارياً، وسوق محرريها للمحاكم والحكم عليهم بالغرامات والسجن لمدد متفاوته، فعمقت هذه الصحف بموقفها المواجه والرافض لفرض القيود على عملها ومواقفها مفهوم **حرية الصحافة** وأهميتها بالنسبة للرأي العام .

٥- سطرت هذه الصحف ومن خلال مقالاتها حقبة ليست بالقصيرة من تاريخ العراق السياسي المعاصر، وذلك عن طريق نشر البيانات واخبار الصدامات والإضرابات وردّ الحكومات المتعاقبة عليها، فحددت

بذلك خطاً واضحاً بين الشعب العراقي وتطلعاته وطموحاته والقائمين على الحكم المستضلين بمظلة المستعمر البريطاني[٣].

٦- أفردت الصحف العراقية خلال هذه المرحلة الزمنية مساحات واسعة على صفحاتها للمواضيع الأقتصادية والأجتماعية،إذ شكلت الكتابة في هذه المواضيع وطيلة مسيرتها التاريخية تعبيراً عن أهتمامها بالنهوض بالواقع الأقتصادي المحلي وحرصها على الجوانب الأجتماعية من خلال دعم الأيجابيات وتشخيص السلبيات،حيث أكدت على النهوض بالصناعه الوطنية وحل مشكلة البطالة المتفشية والتركيز على تحقيق الأستقلال الوطني الحقيقي فلا وجود لأستقلال سياسي ملموس بدون استقلال اقتصادي حقيقي على أرض الواقع،وكذلك القضايا الأجتماعية فقد أكدت على الأهتمام بالجوانب الصحية العامة ومعالجة الظواهر الأجتماعية السلبية مثل انتشار الجريمة والقمار وكثرة تعاطي المخدرات وغيرها من الأمور السلبية،وإن كتابة الصحف العراقية في مثل هذه المواضيع في تلك الفترة الزمنية المبكرة من محاولات بناء أُسس الدولة العراقية المعاصرة لهو دليل صريح على مدى النضج والوعي عند القائمين عليها، والذي يساعد بالنهوض بواقع الشعب العراقي ومن الأولويات التي تؤدي للأرتقاء والنهوض بالمؤسسات الخدمية والأنتاجية[٤].

المحور الأول

موقف الصحافة العراقية من الأحداث والتطورات السياسية

خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٦

لقد زخر الواقع العراقي خلال الفترة الزمنية بين الأعوام ١٩٣٠-١٩٣٦ بالكثير الكثير من التطورات والأحداث السياسية التي القت بظلالها على الواقع المعاش للإنسان العراقي والنظام السياسي الملكي برمته خلال تلك المرحلة الزمنية من تاريخ العراق المعاصر والتي عملت الصحافة العراقية بمختلف توجهاتها على متابعتها وتغطيتها إعلامياً سواءً بالخبر أو التحليل، وعليه فسوف نعرض في هذا المحور لأهم المواضيع السياسية التي نشرتها هذه الصحف العراقية خلال الفترة مابين ١٩٣٠-١٩٣٦ وكتبت فيها، وقامت بمناقشتها من على صفحاتها وفق رُؤاها وتوجهاتها ومواقفها(٥)، وكما يلي:

أ- المعاهدات البريطانية-العراقية: بعد ان إستتب الأمر لبريطانيا في العراق، وتم إعلان النظام الملكي في ٣ أب عام ١٩٢١، نقول فقد أخذت بريطانيا في الحفاظ على المكاسب التي حصلت عليها في هذا البلد، ولغرض تهدئة الشارع العراقي فقد عملت ولو ظاهرياً على تنظيم العلاقة بينها وبين العراقيين سلطاتٍ وشعباً، فعمدت خلال العشرينات من القرن العشرين الى توقيع سلسلة متواصلة من المعاهدات التي رتبت العلاقة بين الطرفين وهي معاهدات عام ١٩٢٢، ١٩٢٦، ١٩٢٧ و ١٩٣٠(٦).

ولكن في الحقيقة فإن العراقيين كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بأن إدارة بلادهم هي في الواقع بيد الموظفين البريطانيين، بالإضافة الى هيمنة البريطانيين عموماً على مقدرات البلد السياسية والاقتصادية، فلذلك كانوا حكومة ومواطنين يبذلون جهدهم في كل مجال بقدر المستطاع لتخفيف من هذا النفوذ في تسيير شؤون بلدهم(٧).

وفي إطار حديثنا عن موقف الصحف العراقية من عقد المعاهدات بين العراق وبريطانيا، نقول لقد شَرّعت هذه الصحف عن أقلام كُتابها لبيان غايات وخطر مثل هذه الاتفاقيات، فكتبت **جريدة صدى الاستقلال** لسان حال الحزب الوطني العراقي، مقالةً افتتاحية حملة عنوان **أحاديث**، استذكرت من خلاله مامضى من جوانب العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، حيث قالت **أُبرمت معاهدة عام ١٩٢٢ على كره من قبل الشعب وزعمائه، ثم حل عام ١٩٢٤ فإذا المجلس التأسيسي يصطدم بالمعاهده نفسها وبملاحقها الأربعة الخطيرة(٨)، وإذا به يقدمها بأقلية ضئيلة وفي جوٍ مملوءٍ بالإرهاب...**، وبالسير نحو توقيع معاهدة عام ١٩٣٠، فقد تابعت نفس الجريدة الكتابة في مضمون خطر هذه المعاهدة على العراق أرضاً وشعباً، فقالت **ثم سارت سفينة البلاد من غير هدى في وسط هذا البحر الزاخر والريح العاصفة فارتطمت بصخرة معاهدة الانتداب**

لمدة ربع قرن...، واعتبرت **جريدة صدى الاستقلال** توقيع معاهدة عام ١٩٣٠ إنتكاسة فقالت **ثم انتكست هذه السفينة–تقصد العراق– على رأسها في عام ١٩٣٠** [٩].

كما كتبت **جريدة العالم العربي** في واجهة صفحتها الأولى مقالاً افتتاحياً بعنوان **المعاهدة أمضيت**، وفي إشارة إلى الغموض الذي يكتنف بنود وظروف توقيع معاهدة عام ١٩٣٠، فقد ذكرت **إننا نحن نتخبط** –والحق يقال– **في محاولة فهم شئ من المعاهدة، نستقيه من أُسسها اليابسة**، وفي إشارة إلى استبعاد موقف ورأي الشعب من الخوض في مضمون معاهدة عام ١٩٣٠ وتوقيعها، أكدت **جريدة العالم العربي** أن **المعاهدة منتهية إذن وممضاة والعراقيون "يتخبط" بعضهم في تفهم شئٍ من أُسسها الغامضة!.**

وفي إشارة واضحة إلى متوليَّ شؤون العراق من الأحزاب والسياسيين وصراعهم على مقاليد الحكم إنذاك مما أنعكس بالضرر على حقوق الشعب العراقي وسهل للمستعمر البريطاني فرض شروطه بكل اريحيه، نبهت **جريدة العالم العربي** قائلة **إن الذين لا يريدون من الدنيا غير الكراسي وما ينجم عنها من فوائد قد أخذوا يجمعون كل قواهم للمنازعة على المقاعد النيابية وخطفها! ولله في خلقه شؤون!...** [١٠].

كما نشرت نفس الجريدة مقالاً آخراً إفتتاحياً حمل عنوان **الاستقلال التام طير نُعاسي**، وفي إشارة إستهزاء وإنتقاد مبطن إلى ما احتوته معاهدة ١٩٣٠ من وعود وتأكيدات كبيرة على منح الاستقلال التام للعراق وشعبه وحكومته... فنبهت العالم العربي إلى أن هذه المعاهدة فيها **ثلاث مواد كل واحدة منها تضرب الإستقلال التام الف "جلاق" وترسله إلى موتاه!...**، وهذه النقاط الثلاث هي **النقطة الأولى تعهد العراق بمساعدة بريطانيا عند نشوب حرب بين بريطانيا وأمه أخرى، والنقطة الثانية تضمنت سماح العراق بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ لصديقته بريطانيا ان تُبقي جيشها لمحافظة المواصلة البريطانية ولمساعدة العراق على الدفاع عن نفسه،والنقطة الثالثة هي مدّ مُدة المعاهدة التي تستمر لخمس وعشرين سنة، والخير قدام!...**[١١]

وفي السياق نفسه فقد كتبت **جريدة البلاد البغدادية** مقالاً إفتتاحيا بعنوان **كيف ندخل عصبة الأمم؟ أوجدوا المقدمات لنصل إلى النتائج**، وفي إطار توضيحها لإيجابيات وسلبيات سعي بريطانيا لإدخال العراق كعضو مستقل في عصبة الأمم وهو مكبل بسلسلة من المعاهدات معها عام ١٩٣٢، متساءلةً عن الفوائد التي ستُجنى من هذا الدخول؟، **ولكن لنتصور منذ الآن إننا سندخل العصبة فما هي غنيمتنا من هذا الدخول؟ لانخال ان هناك أية غنيمة وراء الأنخراط في سلك العصبة إلا التخلص من معاهدة عام ١٩٢٧ المعلومة والمعاهدات والاتفاقيات التي سبقتها، بشرط أن لا تكون المعاهدة الجديدة بعد دخول العصبة ادهى من سابقاتها وأمر..** [١٢].

كما واصلت **جريدة العراق**، وهي من الصحف الموالية للسياسة البريطانية في العراق ولنوري السعيد ووزاراته، نقول واصلت الكتابة والتوضيح في الأثر الإيجابي لعقد المعاهدات بين بريطانيا والعراق،فأوضحت في مقال أفتتاحي حمل عنوان **نعم من سخرية الأقدار**، ومن باب مدحها وثنائها لربط العراق بسلسلة من المعاهدات

مع بريطانيا **لتسريع عملية إستقلاله**، وبالتحديد معاهدة عام ١٩٣٠، فقالت **إن هذه المعاهدة أفضل ماعُقد مثلها شعب شرقي مع حكومة غربية، ومن ميزاتها إلغاء الإنتداب البريطاني الذي مقته العراقيون أشد المقت...**، ومن باب مقارنة معاهدة عام ١٩٣٠ مع معاهدة عام ١٩٢٧ فقد نوهت **جريدة العراق** إلى أن **ما بين المعاهدتين من فروق واسعة المدى...، فالمعاهدة الجديدة –تقصد معاهدة عام ١٩٣٠–قد أوصلت البلاد إلى مالم يحلم به أشد المعارضين غلواً وإغراقاً، وأكثرهم حماسة للسياسة السلمية..**[١٣].

ب- الديمقراطية وحرية الرأي : لكل نظام سياسي يسعى ان يرسخ قواعده في المجتمع الذي يحكمه بصورة ديمقراطية وسيادة حرية الرأي، فلابد من أن يقوم على مجموعه من الثوابت المنظمة لعملية صنع القرار وبشكل دستوري وديمقراطي، حيث يرى **Thomas Jeffrson** ان هذه القواعد تساعد على إضفاء الشرعية الراسخة المحققة لطموحات المجتمعات، كما أن غيابها يؤدي إلى نزاعات سياسية متكررة، ولهذا فإنه يرى **أن مجموعة قواعد سيئة أفضل من لاشيء، Abad set of rules is better than nothing**[١٤].

وعلى هذا الأساس فعند تأسيس النظام الملكي بالعراق في الربع الأول من القرن العشرين، فقد عملت بريطانيا الفارضة لسلطتها وسياستها والمتعاونين معها من القادمين من خارج العراق لتولي حُكمه آنذاك، ان يضفوا على هذا النظام الجديد الصبغة الديمقراطية، حتى أنه تم تضمين مادة تخص حقوق الشعب في الباب الأول من القانون الأساسي–دستور العراق في العهد الملكي [١٥].

وبناءً على ما تقدم فقد عمل النظام الملكي بكل مسمياته وبرامجه على ان تكون طبيعة العلاقة بينه وبين أفراد الشعب ولو شكلياً وصورياً علاقة دستورية وديمقراطية. [١٦]

ونتيجة لظروف العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد إنحرف النظام الديمقراطي والبرلماني في العراق، لكون الظروف القائمه غير ملائمة لاستيراد هذا النظام في دولة متخلفة، فالنظام الديمقراطي لم يستطع أن ينبت في ارض العراق، لذلك فشلت التجربة البرلمانية والديمقراطية او لنقول إنها شوهت وقُزمت، وأصبحت شكليه دون محتوى مُعين واضح المعالم ومؤثر في الحياة المجتمعية"[١٧].

وفي سياق ما تقدم وعلى اختلاف الصحف في توجهاتها وميلوها وتنوع أقلام كتابها، نقول فقد حملت شعلة الدعوة إلى ترسيخ مفهوم الديمقراطية وحرية الرأي، وتأتي **جريدة الأهالي** في مقدمة الصحف التي عملت على تثقيف الشعب بكل فئاته بمعنى التطبيق العملي بجوانب الديمقراطية، حيث أنها أصبحت أداة فعالة في الممارسة السياسية، وأداة تثقيفية وتدريبية علنية لممارسة سياسية من قبل الجمهور في إدارة الدولة كعنصر فعال ليس منزوياً أو هامشياً تاركاً الحكم والتمتع بالسلطة لفئة قليلة مستحوذة بالقوة أو التضليل على سلطة القيادة لمجموع الشعب[١٨].

وقد نشرت **جريدة الأهالي** مقالاً إفتتاحياً حمل عنوان **إرادة الأمة –الشعب مصدر السلطات...**، في تأكيد من قِبلها على أن **الشعب هو مصدر القرار وهو مُؤسس وباني الديمقراطية للحفاظ على حقوقه، إذ يؤدي**

هذا التوجه إلى تحقيق كثير من الشعوب لأمانيها والتمتع بسيادتها..، وتأكيداً لترسيخ دعوة الجريدة لتثبيت وتجذير النهج الديمقراطي قولاً مع إقرانه بالأفعال نشرت الأهالي في أعلى واجهة صفحتها الأولى مقالة لجان جاك روسو فحواها **أن الحرية هي التي تعلم الحرية**[١٩]، وفي سياق تركيز **جريدة الأهالي** على الدور المحوري والأساسي للشعب في صون الديمقراطية وترسيخها، نقول كتبت على صفحتها الأولى لعددها الأول مقالاً إفتتاحياً بعنوان **منفعة الشعب فوق كل المنافع**[٢٠].

ومن باب دعوتها المستمرة والمتواصلة لنشر الحرية والقضاء على كل وسائل إعاقة تولي الشعب أموره بنفسه فقد كتبت هذه الجريدة منبهةً إلى أنه **من العبودية أن يسجن الناس أو يضطهدوا بدون حق، وكذلك فمن العبودية أن يحجز على الحريات وأن لايمنح الناس حق إبداء آرائهم وأن تكافح حرية الفكر وتصادر حرية الإجتماعات..** في مقال إفتتاح بعنوان **عبودية**[٢١].

وفي مجال إهتمامها وتأكيدها على أهمية رأي المجتمعات في تجذير الديمقراطية وتطورها، فقد ربطت الأهالي بين **الديمقراطية والرأي العام** وذلك لكون **الشعب مبعث السلطة..**[٢٢].

ونظراً لإضطراب الوضع الداخلي في عهد **وزارة جميل المدفعي الثانية ٢١ شباط ١٩٣٤- ٢٥ آب ١٩٣٤** وسيادة المحسوبية والمنسوبية وتكميم الأفواه فقد كتبت **جريدة صوت الأهالي** مقالاً إفتتاحياً حمل عنوان **خنق جديد للحريات ..**، ذَكرت الجريدة من خلاله الى أن **حفظ الحريات في العراق وترسيخ الديمقراطية وتثبيت جذورها قد عانت، ضيقاً عظيماً من السلطات، فمنذ الأحتلال-تقصد الاحتلال البريطاني للعراق-، جرت السياسة على وتيرة واحدة في خنق أعز مايتمتع بهِ الإنسان من حرية القول والأجتماع والنشر...**، وفي إطار بحث **جريدة صوت الأهالي** عن أسباب وبواعث هذه الإجراءات في تقييد هذه الحريات فقد أشارت إلى وجود عاملان **أولهما: السيطرة الأجنبية. وثانيهما: هؤلاء وأولئك الفريق من الذين يتولون المسؤولية على غير الأُسس الديمقراطية ومن غير أن ينالوا ثقة الشعب فهم يشعرون في الإفراج عن حريات الناس تعجيلاً لإبعادهم وحجرهم في زوايا الإهمال والنسيان لأنهم لايقومون بأعمال يكتسبون بها رضى الأهلين-تقصد الشعب**، وحملت صوت الأهالي الاحتلال البريطاني وبطانته من سياسيين العهد الملكي المسؤولية في سيادة وديمومة هذا الوضع[٢٣].

ولإستمرار الصراع والأختلاف السياسي في الفترة التي شهدت التوقيع على معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا ولإتباع سياسة التضييق على الحريات الفردية ومنع التجمع وإبداء الآراء، من قبل **وزارة نوري السعيد الأولى ٢٣ آذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الأول ١٩٣١**، نقول ولكل ماتقدم فقد أكدت **جريدة صدى الإستقلال** لسان حال الحزب الوطني العراقي، وبشكل قطعي انه **من المُحال أن ترضى الحكومة في هذه البلاد-تقصد العراق-عن المعارضة مهما كانت رشيدة، ومهما كانت مخلصة ونزيهة، ذلك لأن الحكومة تشعر بحق أن أعمالها لاتتلائم ومصالح البلاد..** [٢٤]

ومن باب تأكيد دور الرأي العام ومنح الحرية له في بيان آرائهم في واقعه المعاش فقد أكدت **جريدة العالم العربي**، أنه **موجود–تقصد الرأي العام– ولكن يحتاج إلى تنسيق وترتيب وتثقيف وتهذيب**.. من خلال مقال إفتتاحي حمل عنوان **الرأي العام**، والرأي العام إذا توفرت له هذه الشروط فإنه سيكون **اعظم قوة للأمة– حكومة وشعباً–، ولاسيما في الظروف العصيبة وفي المواقف الوطنية التي تتطلب كل جرأة وصلابة إزاء كل سياسة مريبة..**، وأعتبرت الجريدة ان من **أعظم الجنايات التي يرتكبها الناس، هو تضليل الرأي العام...**، فقد حّملت الشعب والسلطة مسؤولية تخلف الرأي العام والحد من حريته الديمقراطية والتعبير عن رأيه[٢٥].

ونظراً **لاستمرار الصراع السياسي والأختلافات الفكرية وأستخدام مصطلح الديمقراطية ومبادئه كشماعه وغطاء لهذا الصراع والأخلاق والذي يؤدي إلى دمار البلاد وأطراف أوضاعها..**، نقول ولكل ما تقدم فقد كتبت **جريدة العالم العربي** مقالاً أفتتاحياً بعنوان **اللعبة الديمقراطية الكبرى**[٢٦]، وبالرغم من تحميل الصحف العراقية السلطات الحاكمة مسؤولية التضييق على الحريات العامة وحصر السلطة بيد فئة قليلة من الناس، فإنها لم تنسى تحميل الشعب العراقي جزءاً من المسؤولية في هذا العمل، فتساءلت **جريدة الرافدان لِمَّ زهد الشعب في الحياة النيابية..**، وعللت هذا الموقف بكون **مصلحة الفرد بل والمجموعة رهن بيد الحكومة الخاضعة للسياسة...، الأجنبية والبريطانية منها بخاصةٍ في حياة العراق النيابية**[٢٧].

ت- الأحزاب وتشكيل الوزارات: يمكن تعريف مصطلح الحزب السياسي بأنه : **هو كل جماعة تُؤلف بقصد الحصول على أصوات الناخبين المنفعة بعض اعضائها، وضمان المكانه لمن أنتخبوا من قِبل أولئك الأعضاء**[٢٨].

وَعُّد إختلاف المصالح والرغبة في تولي السلطة هو البذرة الأولى التي كونت الأحزاب[٢٩]. وفيما يخص وضع الأحزاب في العهد الملكي بالعراق خلال الفترة **٣ آب ١٩٢١ – ١٤ تموز١٩٥٨**، تقول عجزت هذه الأحزاب عن إحداث ثورة فكرية يمكن من خلالها إعادة النظر في المشروع الديمقراطي القائم المشوه، الذي بذرت بذرته الأولى السلطات البريطانية الحاكمة آنذاك، ومما يؤشر على أحزاب ذلك العهد هو ان زعمائها كانوا في معظمهم من شيوخ العشائر والإقطاعيين وملاكي الأراضي، إلا ماخلا بعض التنويريين وطبقة الانتيليجنيستيا[٣٠]. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى عدم إتفاق هذه الأحزاب على مناهج محددة لعملها وفقدانها التجانس الفكري في طرح هموم الناس، والمطالبة بإصلاحات جذرية في كل نواحي الحياة، وبالتالي وقوعها تحت تأثير المصالح الذاتية الإقتصادية والإجتماعية، كما طغى على عملها ومواقفها الحماس العاطفي احياناً، والإنتماء الفئوي والمناطقي والطائفي في أحيان أخرى[٣١].

ولكل ما تقدم فلابد من التنويه والإشارة إلى أن الصحافة العراقية وعلى إختلاف توجهاتها وإنتماتها عملت على تحليل وتوضيح مواقف هذه الأحزاب وغاياتها الظاهر منها والباطن تجاه الصراعات السياسية والأحداث التي جرت خلال العهد الملكي، فها هي **جريدة العالم العربي** ومن باب الدعوة للوحدة الوطنية وتوحيد

المواقف، تناشد في مقال افتتاحي **جميع أحزابنا–تقصد الأحزاب العاملة في العهد الملكي، أن يكونوا حزباً واحداً شريفاً، لان قضيتنا تستوجب ذلك....، فمن الواجب، أن لا يكون إزاء القضية العراقية سوى فريقين إثنين هما: الفريق المجاهد المُطالِب وهو العراق كله من أحزابه وكباره وصغاره، وفريق مُطالَب وهو الإنكليز...**[٣٢].

وأشارت نفس الجريدة إلى **فوائد المعارضة**" في مقال إفتتاحي، إذ إمتدحت وجود المعارضة الحزبية في الحياة السياسية للعراق الملكي تمارس عملها من داخل مجلس النواب، لانها "**الشئ الوحيد الذي هدد الأنكليز...**" كما أكدت **العالم العربي** ان هذه المعارضة الحزبية **خدمت البلاد– تقصد العراق– وساعدت الحكومات في صراعها مع الأنكليز أكثر من أولئك الذين طلبوا وزمروا وصفقوا ورفضوا...** [٣٣].

وبعد أن شكل عبد المحسن السعدون زعيم حزب التقدم **وزارته الرابعة ١٩ ايلول١٩٢٩–١٣ تشرين الأول ١٩٢٩**، وبعد أن تم قراءة خطاب العرش، وهو منهاج حكومة حزب التقدم برئاسة السعدون، في إفتتاح **مجلسي الأمة النواب والأعيان**، فقد طلعت **جريدة البلاد البغدادية** بمقال إفتتاحي إنتقادي تهكمي حمل عنوان **منهاج ضعيف لوزارة " قوية"**، حيث كتبت **تشوقنا كثيراً إلى هذا المنهاج من يوم تسلمت الوزارة السعدونية الرابعة مقاليد الحكم، فما لبثنا بعد سماعه أن شعرنا بآمال كثيرة تتحطم في نفوسنا إذ وجدناه للأسف منهاجاً ضعيفاً لوزارة "قوية"، أو تدعي أنها قوية أو تريد أن تكون قوية ونحن أيضاً نريد ذلك ايضاً**، وتمنت نفس الجريدة لو أن **منهاج هذه الوزارة قد أشار الى قضية الصلات الجديدة بيننا–تقصد العراق– وبين بريطانيا العظمى**، إذ نبهت **جريدة البلاد** إلى جهلها **بالأُسس العملية التي بنيت عليها هذه المفاوضات ومضمون المعاهدة الجديدة–تقصد معاهدة عام ١٩٣٠، وتساءلت "متى يُشْرع في تنفيد المنهاج "الوزاري"...**[٣٤].

وعندما أستقالت **وزارة ناجي السويدي الوحيدة ١٨ تشرين ألأول ١٩٢٩– ١١ آذار ١٩٣٠**، فقد خرجت **جريدة البلاد** بمقال إفتتاحي **على أي الأُسس تؤلف الوزارة الجديدة– حراجة الموقف**، وقد أجزمت الجريدة بأنه ليس **بالإمكان وضع أساس لمنهاج الوزارة القادمة مع بقاء السياسة البريطانية غامضة مجهولة في هذه البلاد–تقصد العراق–** ...، ومن باب دعوتها إلى إيجاد الحلول للأزمات السياسية والأقتصادية الأجتماعية التي كانت سائدة فقد أكدت **جريدة البلاد أنه ليس من المروءة والشرف السياسي والغيرة الوطنية تجاهل هذه الصعوبات وقبول اي سياسي عراقي بكرسي وزاري قبل حل هذه العقدة الصعبة...** [٣٥].

وبعد أن أستقالت الوزارة السويدية وتولت **وزارة نوري السعيد الأولى مقاليد الأمور ٢٣ آذار ١٩٣٠– ١٩ تشرين الأول ١٩٣١**، وتم تأسيس **حزب العهد العراقي** من قبل السعيد مما أدى إلى سيطرة أعضاء هذا الحزب على غالبية المقاعد النيابية، مما مكن الحكومة السعيدية الأولى على سهولة تمرير جميع القوانين والأوامر التي ترغب بتمريرها ومن بينها معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، لوجود هذه الأغلبية البرلمانية. [٣٦].

ولكل ما تقدم فقد كتبت **جريدة الرافدان** مقالاً إفتتاحياً حمل عنوان **إصبح باسم؟!** موضحةً **رأيُنا في الوزارة الحاضرة- تقصد وزارة نوري السعيد الأولى،** نوهت من خلاله إلى أنه **جاءت الوزارة الحاضرة والبلاد- تقصد العراق- تعج بالاستياء العام والأمة قد بلغ سخطها على سياسة المماطة والتسويف أشده والتظاهرات الوطنية تقام احتجاجاً على الوضع الكاذب الذي يغشى الأبصار ويُظل العقول...**، وخاطبت الجريدة هذه الوزارة بقولها **نحن لانبغي من هذه الوزارة أن تعد أيامها ثم تقدم استقالتها...، بل كان عليها أن تتدبر موقفها قبل أن تُقدم على الكرسي وأن تحدد النقاط الأساسية التي تريد حلها فتأخذ التصريح عن تلك النقاط في منهاجها، أما ان تأتي الوزارة مغنضة العينين لا تدري عن المقترحات شيئاً ثم تستقيل فذلك مما لاتقتضيه مصلحة الوطن**[٣٧].

ومن باب تأييدها لسياسية التضييق على الحريات العامة، فقد عبرت **جريدة العراق** في مقال إفتتاحي حمل عنوان **من متناقضاتهم؟**، نقول حددت حدود الحريات العامة وحرية عمل الأحزاب بقولها **والحرية في مفهوم الحكومات الشاعرة بمسؤولياتها إزاء الشعب وفي مفهوم القوانين والدساتير محدودة، فحريات الأحزاب تقف عند الصالح العام ولا تتعداه وحرية الصحافة تحترم ضمن دائرة القانون.** [٣٨]

واستمرت نفس الجريدة المؤيدة لنوري السعيد ولتوجهاته، وفي إطار الصراع الحزبي في سبيل تولي المناصب ولاسيما رئاسة الوزارة، نقول استمرت في توجيه اللوم **لحزب الإخاء الوطني** والقائمين عليه، في مقال إفتتاحي حمل عنوان **حزب الإخاء وسياسة البلاد**، أشارت من خلاله إلى أنه لم يظهر **في هذا البلاد-تقصد العراق- حزب غامض مجهول المبادئ كحزب الإخاء العراقي...**، كما وليس **غامضاً بسياسته ومنهجه فحسب ولكنه غامض حتى في مظهره ومعتنقيه**[٣٩].

واستمراراً في الصراع السياسي والحزبي.. نقول وتغذية لهذا الصراع ولاسيما عندما يكون هناك أجواء تشكيل حكومة جديدة أو يتم تشكيل حكومة لا يحصل فيها أحد أقطاب العهد الملكي على منصب، ومنهم نوري السعيد، نقول واصلت **جريدة الطريق** المؤيدة لمبادئ وسياسة السعيد، ومن باب الصراع الحزبي والسعي للفوز بمغانم السلطة فقد كتبت **جريدة الطريق** مقالاً إفتتاحياً حمل عنوان **قضايا البلاد والوزارة الحاضرة**، موجهة الإنتقاد للوزارة الكيلانية الأولى **٢٠ آذار ١٩٣٣- ٩ أيلول ١٩٣٣** قائلة **نود كثيراً أن تكون الوزارة الحاضرة عند حُسن ظن البلاد، ولكن مجريات الأحوال لم تحقق لنا هذه الرغبة، وقد إلتمسنا للوزارة عذراً نُقنع أنفسنا بأنها تدل على صلابة الشكيمة أو الروح القوية ماقد يحملنا على الأقتناع** [٤٠].

وإستمراراً وتواصلاً في متابعة وتغطية الصحف العراقية لعمل الأحزاب ومناكفات تشكيل الوزارات... وبعد أن أستقالت "**الوزارة المختلطة**"-**تقصد الوزارة الكيلانية الثانية ٩ أيلول ١٩٣٣-٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣**، ومرور ما يقرب من الأسبوعين دون تشكيل وزارة جديدة فقد كتبت **جريدة الأهالي** مقالاً إفتتاحياً بعنوان **تأخر تشكيل الوزارة....آخر الشائعات عن الوزارة**، أشارت من خلاله إلى حصول **أزمة مصطنعة** عرقلت التشكيل[٤١].

وبخصوص موقف نفس الجريدة من وجود وعمل الأحزاب، فقد أجرت مقارنة مقصودة في مقال إفتتاحي بين الأحزاب في الغرب والأحزاب في العراق، بعنوان **أحزاب وأحزاب**، بينت ان وجود الأحزاب في بلاد الغرب هو **من أهم العوامل في قيام النظم الدستورية والبرلمانية وتحقيق الأصلاح وتأمين التقدم ومقاومة كل ما من شأنه الإخلال بإستقلال البلاد، ولكن الأحزاب في العراق، "إن صح أن نطلق عليها هذا الأسم" أثبتت أن وجودها من أهم العوامل على فساد الحكم وعرقلة سير الإصلاح وتقدم البلاد**[٤٢].

وكتبت **جريدة الأستقلال** مقالاً إفتتاحياً **حول إستقالت الوزارة**، أشارت من خلاله إلى أستقالت **وزارة علي جودت الأيوبي ٢٧ آب ١٩٣٤-٢٣ شباط ١٩٣٥**، لكون هناك **إختلاف الآراء في أمر من الأمور يتعلق بسياسة الدولة وشروحها مما لا يمكن حله بغير أستقالت بعض الوزراء او أستقالت الوزارة برمتها...**، فنبهت إلى عدم الأتفاق على شخصية من يتولى الوزارة الجديدة لأنه **قد أختلف فيها**[٤٣].

وبعد تشكيل **ياسين الهاشمي لوزارات الثانية ١٧ آذار- ٢٩تشرين الأول ١٩٣٦**، تمنت **جريدة الأستقلال** في مقال إفتتاحي بعنوان **الوزارة الهاشمية الثانية.... ومانريد منها؟**، نقول تمنت الجريدة من هذه الوزارة، وكذلك لتأييدها لسياسة وتوجهات ياسين الهاشمي، ولكون رئيسها **عرف بالدهاء والحنكة السياسية والذي أثبت في كل المواقف حَزمه ووطنيته...**، كما طالبت هذه الوزارة **أن تُلقي آذاناً صافيه وأن تسمع إلى نداء الوطن الذي يدعوها إلى الذّب عن كيانه والمحافظة على وحدته المقدسة من أن تنتابها النوائب وتسطو عليها أيدي التدمير...**[٤٤].

ث-قبول العراق عضواً في عصبة الأمم: لقد كان عقد معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا هو إيذان بقبول العراق عضوا **كامل السيادة**، في عصبة الأمم، إذ أكدت بريطانيا بموجب بنود هذه المعاهدة تأييدها لترشيح العراق في هذه المنظمة الدولية في عام ١٩٣٢، وإنهاء الالتزامات التي كانت تمتعت بها بموجب نظام الانتداب في حكمها للعراق[٤٥].

ومن جانب آخر فقد ظلت الصحف العراقية على إختلاف توجهات أقلام كُتابها بمتابعة مجريات المباحثات لإتمام القبول، نقول تابعت الصحف حيثيات الحدث بالنقد والتحليل والتوضيح، فها هي **جريدة العالم العربي** في مقال إفتتاح حمل عنوان **فأعتبروا يا أولي الأبصار**، ومن باب دعوتها للجانب العراقي المفاوض وإسنادها له، نقول دعته إلى أن ينتبه إلى نيات بريطانيا وسياستها الإستعمارية، لكون **البريطانيين لم يزالوا مقيدين-تقصد الجريدة متمسكين- بحبال ألاستعمار والأستثمار التي هي أعز شئ عند الشعب البريطاني...**، وعندما شعرت الجريدة بوجود ملامح تنازلات سيقدمها الوفد العراقي المفاوض فقد سارعت لتحذير القائمين على العراق بأنه يجب **أن لاندفع ثمناً باهضاً يسبب هلاكنا بغية الحصول على كرسي ربما كان أكثر" تطرقعاً" من " كاروك أم البلاوي" وما أكثر الكراسي "المطرقعة" في قصر عصبة الأمم العامر**[٤٦].

وفي سياق اهتمامها ومتابعتها لمجريات المفاوضات فقد واصلت **جريدة العالم العربي** ولفترة ليست بالقصيرة وعلى مدى عشرات الأعداد بنشر وقائع وفصول من "**المناقشات التي جرت في لجنة الانتدابات بخصوص تشكيلات الحكومة العراقية والدور الذي يقوم به الموظفون البريطانيون" فيها قبيل دخول العراق عصبة الأمم**[٤٧].

وتساءلت **جريدة البلاد** بمقال إفتتاحي حمل عنوان **كيف ندخل عصبة الأمم، أوجدوا المقدمات لنصل إلى النتائج**، حيث طالبت الجريدة بريطانيا بأن تصدق النوايا مع العراق قائلة" **إذا كانت بريطانيا تنوي إدخالنا في العصبة حقاً وتريد إيصالنا إلى الأستقلال، فلتبرز المقدمات لنصل للنتائج البعيدة ولتجعلنا نستلم السيادة الداخلية ومسؤولية الدفاع بأيدينا... وإن تُنفذ أحكام قانونها الأساسي بعد أن نُنزهه من آثار الإنتداب القاسية، وأن تؤلف قوة الدفاع الكافية للذود عن حمى الوطن**، وإن المتمعن في مضمون هذا الكلام يجد إشارة مبطنة ومقصودة إلى أن الأستقلال الذي سيمنح للعراق هو استقلال شكلي وستبقى بريطانيا فارضة لسلطتها وسطوتها على العراق، وهذا ما أثبتته الايام التالية والسنوات اللاحقه. [٤٨]

و لهذا دعت نفس الجريدة إلى أن تكون **غنيمتنا من دخول عصبة الأمم هي القوة قبل كل شئ**[٤٩]. ومن جانب آخر نلاحظ أن **جريدة العراق** التي كانت مؤيدة للنظام الملكي القائم آنذاك، قد رحبت بهذا الدخول وساندته بكتابات كُتابها، واعتبرته من أهم وأبرز إنجازات هذا النظام وشخوصه الرئيسة، وسيراً في نهجها المؤيد لهذا الإجراء، فقد نقلت من على صفحاتها أخبار **إبتهاج الشعب- تقصد الشعب العراقي- بإلغاء الإنتداب ودخول العراق عضواً مستقلاً في عصبة الأمم**[٥٠].

ج- أنقلاب٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦: تميزت الفترة الواقعة بين وفاة الملك فيصل في ٩ أيلول ١٩٣٣ وأنقلاب الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦، نقول لقد تميزت هذه الفترة بأحداث سياسة هامة تمثلت بعدم الأستقرار السياسي والوزاري والثورات العشائرية، وكذلك حصول التقارب بين بعض الساسة والعسكريين[٥١]. كما لا ننسى الصراع الشخصي بين ياسين الهاشمي وحكمت سليمان رئيس الوزارة في عهد الأنقلاب "**وزارة الأنقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦- ١٧ آب ١٩٣٧.**[٥٢]

وفي ظل هذه التطورات نقول لم تكن الصحف العراقية ببعيدة عن إبداء آرائه والدلوِ بدلوها في هذا الإنقلاب، فقد كتبت **جريدة العالم العربي** بعد عودتها للصدور بإثر الإنقلاب وفي عهد حكومة حكمت سليمان الأنقلابية، نقول كتبت مقالاً بعنوان **العود أحمدُ...ولله الحمد**، ومن باب تأييدها لإنقلاب بكر صدقي نقول قالت **أما الآن وقد شاء العدل الإلهي القضاء على ذلك العدو الإرهابي- تقصد وزارة ياسين الهاشمي الثانية- على يد الجيش العراقي الباسل المخلص، وتسليم زمام الحكم الى أيدي "بيضاء نقية" تحركها نفوس "نقية عفيفة"، تبذل وسعها في إزالة الحيف عن المنكوبين، وإصلاح حال الأخرين من وجوه كثيرة...**"، كما قامت نفس الجريدة وفي مجال تأييدها المطلق للإنقلاب والقائمين والمشاركين به نقول قامت بنشر **صور كلٍ من عبد**

اللطيف نوري وزير الدفاع في الوزارة السُليمانية على يمين الصفحة الأولى وصورة بكر صدقي على يسارها وكتبت في اسفلها "سعادة الفريق الكبير السيد بكر صدقي "رئيس أركان حرب الجيش"، ووضعت في وسط الصورتين صورة رئيس الحكومة الإنقلابية العراقية **حكمت سليمان** وكتبت في أسفل الصورة **فخامة السيد حكمت سليمان رئيس الوزراء**[٥٣]. أما بالنسبة **لجريدة الأهالي** فقد نهجت نفس نهج **جريدة العالم العربي** المؤيد للإنقلاب لاسيما وأن القائمين على الجريدة والعاملين فيها كانوا من أبرز المشاركين بهذا الإنقلاب، لذا فقد أكدت على **أن هذا الأنقلاب جعل الجيش وجماهير الشعب يداً واحدة وبعث الأمر في النفوس العراقية**[٥٤].

المحور الثاني

موقف الصحافة العراقية من الأحداث والتطورات الاقتصادية

خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٦

لقد اهتمت الصحافة العراقية بمختلف توجهاتها بالأمور والقضايا الاقتصادية التي تهم الإنسان العراقي وتحقق الاستقلال الاقتصادي الذي يقود إلى الاستقلال السياسي، وسوف نتناول اهم الوجهات الاقتصادية التي حددت الصحف العراقية موقفها منها ومناقشتها بالتحليل والتوضيح:

أ- تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني: يمكن تعريف التنمية الاقتصادية **Economic Development**، بأنها عبارة عن أحد المقاييس الأقتصاديه المعتمدة على التكنولوجيا، للإنتقال من حالة أقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها، مثل الإنتقال من حالة الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي، أو الأنتقال من الإقتصاد التجاري إلى الأقتصاد المعتمدة على التكنولوجيا(٥٥). ولكي تنجح عملية التنمية بكل جوانبها لابد وأن يكون هناك تخطيط أقتصادي ناجح وفاهم للمتطلبات الأقتصاديه لكي يمهد الطريق لتحقيق جميع الأهداف المرجوة تحقيقها، ولهذا يمكن أن يعرف التخطيط الأقتصاديه بأنه **رسم سياسة معينة بغية تحقيق أهداف إقتصادية محددة سواءً أضطلعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف ام الأفراد، وسواءً أقتصر الأمر على صناعة واحدة أو امتد إلى عدة صناعات أو خدمات أخرى**(٥٦).

وبناءً على ماتقدم فقد شهدت الفترة الزمنية بين تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى عام١٩٣٧ محاولات متعثرة لوضع اللبنات الأولى لتحقيق التنمية الأقتصاديه وتطوير الأقتصاد الوطني من خلال، تطوير الزراعة والصناعة والإعمار، على الرغم من خضوع العراق للإحتلال البريطاني منذ العام ١٩١٤، ثم دخوله في شرنقة الانتداب البريطاني منذ العام ١٩٢١و حتى العام ١٩٣٢،ليتلمس آولى خطواته بعد قبوله عضواً **كامل السيادة** في عصبة الأمم، ورغم هذا المخاض العسير نلاحظ انه قد صاحب ذلك محاولات عراقية جادة من بعض رجالات السلطة الحاكمة وبعض الأفراد، وبرغم التركه الثقيلة وحالة التخلف، نقول حصلت محاولات جادة للقيام بإصلاح وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية والقطاع التجاري لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة والتطوير على الإنسان العراقي المرهق(٥٧).

ولكل ما تقدم فقد اهتمت الصحف العراقية بالدعوة إلى تطوير الأقتصاد الوطني العراقي من خلال نشر كل ما يتعلق بتطوير الصناعة المحلية وتفضيل اليد العاملة المحلية على الأجنبية، والتأكيد على أن تكون خيرات الأرض العراقية التي تحت الأرض والتي فوقها هي ملك الشعب العراقي. وقد أشارت جريدة العراق، ومن باب تأشيرها إلى الخلل في بنية الأقتصاد العراقي آنذاك، نقول أشارت إلى وجود **نقص بارز في أوضاعنا الأقتصاديه**(٥٨).

وفي مقال إفتتاحي آخر أشارت نفس الجريدة إلى أن **البلاد–تقصد العراق– تفقد ذهبها**، موجهة سؤالها في مقال إفتتاحي إلى الوزارة السعيدية الأولى **ماذا اتخذت الحكومة من التدابير؟، لم يكفي هذه البلاد ما تعانيه من ضائقات شتى وأزمات مستحكمة الحلقات بعضها محلي وبعضها عالمي...،ومما زاد الطين بلة تسرب الذهب من العراق إلى الخارج بكثرة عظيمة تدعو إلى القلق...**، مطالبة **وزارة نوري السعيد الأولى بالإعلان عن تدابيرها قبل أن يفوت الوقت وتذهب الفرصة ويستعجل الخطر...**[٥٩].

ومن أجل تنمية وتطوير الأقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي، فقد تساءلت **جريدة العراق** في مقال افتتاحي حمل عنوان **معاملنا الوطنية.. ماذا عملنا لتنشيطها؟**، حيث أكدت الجريدة على ضرورة **تأسيس مشروعات لو كتب لها النجاح لها لكانت دعامة قوية في صرح استقلالنا الأقتصادي**[٦٠]. ومن جهة ثانية دعت جريدة الأهالي إلى الإهتمام "بالمشاريع الإقتصادية المثمرة"[٦١]، محذرة من **خطر القروض** في مقالٍ إفتتاحي، وذلك لأنه يجب **على الحكومة، أن تكون على علمٍ بنتائج الإستقرار الإقتصادية وتأثيره على الميزان التجاري والوضعية المالية لكي تُتَخذ التدابير اللازمة لتجنب ما يضر البلاد**[٦٢]، **فمنفعة الشعب فوق كل المنافع**[٦٣]. وبعد أن تم وضع اللبنات الأولى لتشكيل الدولة العراقية في الربع الأول من القرن العشرين، ومارافق ذلك من حماس وطني، وبجهود بعض السياسيين الوطنيين، ولكل ما تقدم فقد سعى الجميع ومن موقعه الذي يعمل فيه إلى تشجيع الصناعة الوطنية الحديثة، وبخاصة التي تعتمد على توفر المواد الاولية المحلية واليد العاملة الرخيصة المحلية[٦٤].

وبناءً على ما تقدم فقد ناقشت الصحف العراقية مسألة تشجيع الصناعات المحلية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، والتخلص من تبعية الإقتصاد العراقي للإقتصاد الأجنبي، فتساءلت **جريدة البلاد** عن **موقف الحكومة من الشركات الأجنبية**. فالإعتماد **على الاستيراد وعمل الشركات الأجنبية في العراق سيؤدي إلى استنزاف خزينة العراق**[٦٥].

ومن الملاحظ أن جميع الصحف العراقية وفي تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ العراق المعاصر، وبغض النظر عن تابعيتها وولائها، إنها قد أجمعت على أن الدعم والمساندة لبناء قاعدة صناعية وإنتاجية حتماً سيحتاج الى **إقامة المشروعات العظيمة التي تنتظرها البلاد**[٦٦].

وفي جانب متصل بالموضوع فقد تابعت **جريدة البلاد** وبإهتمام منقطع النظير **مناقشات المجلس حول لائحة التعريفة الجمركية الجديدة**، لأنها توقعت **أن تلتفت الحكومة إلى مناهجها الإقتصادي وتأتي بتعرفة تكافح الوارد الأجنبي حقاً وتفسح المجال للمنتوج الوطني**، لكن الجريدة تفاجئت من **التعريفة الجديدة للرسوم الكمركية وإهمالها المنتوج الوطني**، مطالبة بـ **معالجة الوضع العراقي في الداخل والخارج**، للنجاة والخلاص من **الكارثة الإقتصادية في البلاد–تقصد العراق**[٦٧].

وفي ظل ماكان يعانيه العامل العراقي من قهر وغبن للحقوق في ظل غياب التشريعات التي تضمن الحقوق وتحدد الواجبات، وامتناع السلطات عن مساندة طبقة العمال[٦٨]. نجد بالمقابل أن **جريدة العراق** تؤكد على ان **حقوق العامل العراقي يجب أن تحترمها الشركات،** في مقال إفتتاحي[٦٩].

وفي أجواء ماكان سائداً من العمل الجمعي والتعاونيات الإنتاجية والصناعية التي كان يُعمل بها في الإتحاد السوفيتي المتبني للنظام الإشتراكي، ولوجود بعض إرهاصات التأثر بهذا التوجه في العراق، فقد دعت **جريدة العالم العربي** في مقال إفتتاحي بعنوان **حاجتنا إلى شركات تعاونية وصناعية،** إلى أن هذه **الشركات والنقابات هي التي تخلق من العدم رؤوس أموال طائلة وهي التي قامت على عواتقها نهضات الشعوب الصناعية، وأقامت لها تلك المراكز السامية في عالم الصناعة والمال**[٧٠].

ومن باب تدعيم وإسناد الصناعة الوطنية فقد أكدت **جريدة العراق** الى **رقي الدباغة في العراق**[٧١] وللأثر الإيجابي الذي يتركه تطبيق التعريفة الكمركية على توسيع مجالات الصناعة المحلية، نشرت **جريدة الأهالي** مقالاً إفتتاحياً بعنوان **التعريفة الجمركية وتشجيع المنتجات الوطنية،** ومن المعلوم ان نشر **جريدة الاهالي** من مثل هذه مقالات بمثل هكذا مواضيع، يأتي في إطار دعم وإسناد هذه الجريدة والقائمين عليها بتنشيط الصناعة المحلية وتحقيق الإستقلال الإقتصادي لنيل الإستقلال السياسي الحقيقي[٧٢].

وإستمراراً في متابعة الصحف العراقية الصادرة أثناء فترة الحكم الملكي، للقضايا الأقتصاديه بمختلف جوانبها، ومنها دعم وتشجيع الصناعة الوطنية، فقد خرجت **جريدة الجهاد** بمقال إفتتاحي حمل عنوان **حماية المنتوجات الوطنية،** وفي إشارة ضمنية إلى تبعية الإقتصاد العراقي للإقتصاد البريطاني، فقد أجزمت هذه الجريدة بأن **الأمة القوية في المال هي القابضة على السياسة العالمية والمسيطرة على أقتصاديات الأمم الأقل مالاً والمتحكمة في شؤون الأمم الضعيفة،** كما ناشدت **جريدة الجهاد الأمة- حكومة وشعباً-أن تهتم بهذه الناحية- تقصد تطوير وتنمية المنتوج الوطني - إهتماماً كبيراً فتعمل الحكومة من جهتها على معاضدة الإنتاج الوطني ومكافحة البضائع الأجنبية بوضع الرسوم الباهظة عليها، ويعمل الشعب من جهته على إستعمال منتوجات البلاد والكف عن معاضدة المنتوجات الأجنبية**[٧٣].

ب- **الإستفادة من النفط في تطوير الإقتصاد الوطني:** لقد أضطرت الحكومة العراقية إلى توقيع إتفاقية آذار ١٩٢٥ بخصوص إستغلال النفط العراقي من قبل شركة النفط التركية ذات الأصول المالية البريطانية، تحت التهديد البريطاني بتسليم الموصل لتركيا في حالة عدم موافقة حكومة العراق على توسيع **أحتكار النفط،** فوقعت مرغمة فكان الإمتياز، الذي حُددت مدته بـ ٧٥ سنة، وأن تكون الشركة المستثمرة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا، وأن يكون مقر أعمالها الرئيس ضمن مناطق النفوذ البريطاني[٧٤]. وبالمقابل فقد ضمنت الحكومة العراقية لنفسها حق الحصول على نسبة معينة من أستثمار النفط المستخرج من أراضيها، ليصبح فيما بعد ثمن هذا النفط المستخرج في مقدمة مصادر الدخل التي تُسير أمور العراق المالية الداخلية، وتعمل على مواصلة نهضتها في مختلف المجالات[٧٥].

ونظراً للغبن الذي كان يشعر به ساسة وشعب العراق آنذاك من الإجحاف في مضمون هذه الاتفاقيات النفطية، ولكل ما تقدم فقد طلعت **جريدة العراق** وهي من الصحف المحافظة والموالية للنظام الملكي، نقول طلعت بمقال إفتتاحي حمل عنوان **تصلب الوزارة في المسألة النفطية**، وتقصد بذلك **وزارة نوري السعيد الأولى**، ووصلت درجة التصلب والتعقيد إلى أن مجلس الوزراء العراقي أضطر إلى عقد جلسة طارئة في اليوم الأول لعيد الفطر المبارك، وبحضور **بعض أقطاب الساسة من معارضين وحياديين- نقصد الجريدة المعتدلين بمواقفهم السياسية- للإستماع لآرائهم في هذه القضية الحيوية التي يتوقف على حلها مستقبل البلاد الإقتصادي**، ومن باب تأييد **جريدة العراق** لهذه الوزارة ولشخص نوري السعيد تحديداً، فقد أشارت الجريدة في مضامين هذا المقال إلى أن الوزارة **شاعرة بمسؤولياتها الخطيرة وبما عليها من واجبات وطنية في هذه المسألة الحيوية بالنفط والثروة المدخرة البلاد وبمستقبلها**[٧٦].

ومن جانب آخر فقد انتقدت **جريدة العراق** من يشكك بوطنية القائمين على حكم العراق آنذاك، ولاسيما فيما يخص القضية النفطية، فعندما خرجت **جريدة الإستقلال** بمقال إفتتاحي حمل عنوان **كنوزنا المنتهبه**، موجهة فيه إنتقاداً لاذعاً وقاسياً لهذه الإتفاقية بين العراق وبريطانيا، ردت عليها **جريدة العراق** بمقال إفتتاحي حمل عنواناً دالاً ومقصوداً هو **أجهل في علم الإقتصاد أم مغالطة وتضليل**، أشارت من خلاله إلى أن لهذه **الكنوز حماةٌ يعرفون كيف يذودون عنها ووراءها كماة سياسيون يحسنون الإحتفاظ بخيرات البلاد للأجيال القادمة...** [٧٧]. ومن باب التأييد والمساندة للاتفاقية النفطية بين العراق وبريطانيا فقد قامت جريدة العراق بنشر نص **اتفاقية النفط المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة** وعلى صفحات عدة أعداد متوالية[٧٨].

وعندما بدأت الشركة البريطانية المستثمرة للنفط العراقي **تتمرد فلا تدفع حصة العراق منه ذهباً كما جاء في المقاولة بصراحة...**، خرجت **جريدة الأهالي** بمقالٍ إفتتاحي مستفسرة من خلاله عن موقف الحكومة العراقية وماذا ستعمل، حمل عنوان **شركة النفط تتمرد، فماذا يجب على الحكومة أن تفعل؟** [٧٩].

وعندما عبرت **جريدة العالم العربي** عن تخوفها بخصوص **السكة والأنابيب النفطية المنوي تمديدها من جنوب العراق إلى فلسطين...**، فقد كتبت مقالاً إفتتاحياً بعنوان **النفط وما أدراك ما النفط؟**[٨٠]. وللأهمية الكبيرة للنفط وبدوره السياسي والأقتصادي، ولكون" **غاية العرب المقدسة هي" الوحدة العربية"**، والطريق المؤدي إليها هو طريق العرب المستقيم، فإذا **اتبعناه وسرنا فيه غير خائفين ولا مبارك فسنصل إلى المنزل الأخير ونتلخص من قيود الأستعمار والإستعباد،...**، ولكل ماتقدم فقد ربطت **جريدة العالم العربي** بين أهمية **نفط العراق ومستقبل العرب**[٨١]، في مقالٍ إفتتاحي للكاتب **موسى الشابندر**، وبين أهميته، أي النفط العراقي، ودوره **في السياسة الدولية**[٨٢].

ت- إصدار العملة العراقية الوطنية: يمكن إعتبار العملة المتداولة في أي بلد وبين أي مجموعة من البشر عنصراً مهماً في الحياة اليومية لهؤلاء البشر، ويمكن عدها ركيزة ضرورية لكل تقدم إقتصادي

وإجتماعي نظراً لفاعلية دورها[٨٣]. وفيما يخص الوضع النقدي للعراق في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، فعند دخول البريطانيين للعراق وإحتلاله بين الأعوام ١٩١٤-١٩١٧، فقد بدأوا بإدخال العملة الهندية معهم وتداولها وتمشية الأمور اليومية، وكانت وحدتها الرُبية، ووضع لها غطاء مالي احتياطي من الذهب[٨٤]. ولأنعكاسات آثار الأزمة الأقتصاديه عام ١٩٣٠، ولتدني سعر صرف الربية الهندية أمام الجنيه الأسترليني، ومن ثُم تشريع **قانون العملة العراقية رقم "٤٤" لعام ١٩٣١**، وتحديد **الأول من تموز عام١٩٣١** موعداً لتداول العملة العراقية الجديدة[٨٥].

ومن جانب آخر فقد أحتوى قانون العملة العراقية على فقرات مهمة تشير في محتواها إلى أشكال المسكوكات التي سوف تُسك من قبل سلطة العملة من فئة خمسة فلوس وعشرين فلساً وغيرها من الفئات، كما قررت **المادة الثالثة عشر من القانون حصر الصلاحيات بيد لجنة تعرف بأسم "لجنة العملة العراقية"، وتمارس سلطتها بالنيابة عن حكومة العراق،** هذا فضلاً عن الكثير من الفقرات التي تضمنها قانون العملة العراقية[٨٦].

ومن خلال ما تقدم فقد تابعت الصحف العراقية على إختلاف توجهاتها الموالية منها والمعارضة قضية إصدار عملة محلية وطنية للعراق وللعراقيين ليتداولوها في أعمالهم اليومية، فدعت **جريدة صدى العهد** الناطقة بإسم حزب العهد الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري السعيد، نقول دعت الشعب العراقي، بـ **وجوب الإسراع إلى تبديل العملة الهندية،** في مقالٍ إفتتاحي، لكون **مشروع العملة العراقية من أعظم المشاريع التي رفعت شأن البلاد وأفادتها فوائد جسيمة في المال والإقتصاد وخلصتها من خسارة مبالغ كبيرة كانت تذهب هدراً على التداول بالعملة الهندية.**، وخاطبت الجريدة الشعب العراقي منبهةً له بضرورة **تلافي الضرر المالي الذي يصيبه إذا تأخر عن تبديل العملة الهندية بالعملة العراقية...**، ومن باب الثناء على دور **حكومة السعيد الثانية** فقد أكدت **جريدة صدى العهد** إلى أن الحكومة العراقية قد **إتخذت جميع الوسائل لإزالة كل خسارة تصيبهم بتبديل العملة الهندية بالعملة العراقية وأفسحت لهم المجال كثيراً للإقبال على العملة العراقية...** [٨٧].

وبسبب الأزمة الإقتصادية التي أجتاحت العالم وإضطرار بريطانيا إلى الخروج من قاعدة الذهب، مما أنعكس بدوره على قيمة الدينار العراقي المرتبط بالجنيه الأسترليني الخاضع لقاعدة الذهب، فلم ترى الحكومة العراقية بُداً من إصدار تعديل لقانون العملة العراقية في ٢ كانون الثاني ١٩٣١، ألغى بموجبه شروط القيمة الذهبية وجعل الدينار العراقي مساوياً للجنيه الأسترليني فقط[٨٨]. وهذا الذي أضطر الحكومة العراقية إلى تأجيل إصدار العملة العراقية والسماح بتداولها من **الأول من تموز عام ١٩٣١ إلى الأول من نيسان عام ١٩٣٢**[٨٩].

وحول هذا الإجراء فقد نشرت **جريدة العراق** مقالاً إفتتاحياً حمل عنوان **تصرف حكيم حول تأجيل العملة العراقية،** أثنت من خلاله على قرار الحكومة السعيدية الثانية بتأجيل التداول، فهي قد **أحسنت بإصغائها لنداء المخلصين بل بإدراكها لضرورة تأجيل إصدار العملة الوطنية زمناً مناسباً ريثما ينجلي الغبار عن هذه المعمعة الإقتصادية التي حمى وطيسها...**[٩٠].

كما ناقشت **جريدة الأهالي** والمعروفة بمواقفها الراديكالية قضية الإدارة المُشرفة على العملة العراقية فإن، **وضع العملة العراقية، بعد دخول العراق عصبة الأمم ونواله الإستقلال المزعوم لمن الأوضاع الغريبة، فقد أستمرت الطريقة التي تُدار بها هذه العملة من عهد الإنتداب الى عهد الإستقلال، وكان يجب أن يتبدل هذا الوضع لو كان هذا الإستقلال صحيحاً.**، حيث شككت **جريدة الأهالي** بالإستقلال العراقي، فطلعت بعنوان مقالٍ إفتتاحي عكست من خلاله مفهوم الإستقلال السياسي والاقتصادي المشوه في الواقع والمضمون، وهو موقف الجريدة الرسمية من هذه القضية، فتساءلت في عنوانه **العملة العراقية أهي عراقية حقاً؟**، فهذه العملة تُدار **من قبل لجنة في "لندن" اكثريتها "بريطانية " ويمثلها في العراق "بريطاني" ويقوم بمعاملتها بنك "بريطاني"، كما أن الأساس الذي تستند عليه العملة العراقية هو "الباون الإنكليزي"، ولابد أن تكون أكثرية الأسهم التي تكون إحتياطي عملتنا "بريطانية " ايضاً**[٩١].

ومن جانب آخر فقد دعت **جريدة البلاد البغدادية** إلى الإسراع بإصدار عملة عراقية وطنية تكون **في مأمن من آفات الهبوط وتؤيد عملة العراق قيمة حقيقية في العالم التجاري..**، وربطت هذه الجريدة بين إستقلال وقوة العملة العراقية ورواج الصناعات المحلية الوطنية حيث ذكرت **أن أهم نقطة في تأييد عملتنا الوطنية هي تقييد الواردات التي لا يجب أن تزيد على الصادرات مع وجوب إنكار الذات والتضحية في سبيل إنعاش المنتوجات والصنائع الوطنية**، ولكل ما تقدم فقد كتبت **جريدة البلاد** مقالاً إفتتاحياً حمل عنوان **العملة والمسكوكات الدولة**[٩٢].

ث- **الإهتمام بالزراعة وبكل ما يتعلق بها:** لقد كان للفعاليات الزراعية في النصف الأول من القرن العشرين أهمية بالغة في الإقتصاد العراقي، فهي من جهة تحتل الدرجة الأولى بين الفعاليات الإقتصادية الأهلية، ومن وجهة أخرى يبلغ عدد المشتغلين فيها آنذاك حوالي٧٠% من مجموع عدد الأشخاص القادرين على العمل في العراق في حينه[٩٣]. ولكون الإنتاج الزراعي هو الأساس الذي يقوم عليه الدخل القومي في العراق أبان مرحلة الإنتداب البريطاني، لذلك فقد استخدمت بريطانيا أسلوب حماية الإنتاج الزراعي، كما برزت خلال هذه المرحلة الزمنية من تاريخ العراق، نقول برزت المكانة المهمة للزراعة في الإقتصاد العراقي، إذ تبوأت المركز الأهم في تجارة التصدير العراقية، أثناء تلك المرحلة المتقدمة من نشوء الدولة العراقية[٩٤].

ومن خلال ما تقدم فقد جاء إهتمام السلطات البريطانية والسلطات الحاكمة في بغداد بتطوير الزراعة نظراً لشعور هذه القوات بضرورة إنتاج الغذاء الكافي لقواتها ولسكان البلاد من العراقيين الذين تحكمهم وتُسير امورهم، فقامت بإنشاء دائرة زراعية يشرف عليها ضباط من الأنكليز والهنود الذين يملكون معلومات زراعية[٩٥].

وفي ضوء ما تقدم فلم تكن الصحافة العراقية ببعيدة عن متابعة ومناقشة شؤون وشجون الزراعة في العراق، فها هي **جريدة العراق** تُطالب في مقال إفتتاحي **بحماية حاصلاتنا في الخارج**، بعدما **أشيع عن فرض**

حكومة الهند رسماً جديداً قدره رُبيتان، على الحنطة الصادرة إلى هاتيك البلاد من العراق..، فطالبت الجريدة بـ**عطف الحكومة على الزُراع**[٩٦]. وعندما قامت **الوزارة السعيدية الأولى** بتخفيض وتقسيط الديون المترتبة بذمة الفلاحين، فقد اعتبرت **جريدة العراق**، ومن ضمن مواقفها المؤيدة لتوجهات وخطط نوري السعيد، نقول أعتبرت الجريدة أن هذا العمل هو **مأثرة عُظمى للوزارة السعيدية**[٩٧].

وفي سياق متابعة نفس الجريدة المستمر لتطوير الزراعة والإهتمام بالعاملين فيها، فقد دعت في مقالٍ إفتتاحي إلى **تجويد الإنتاج الزراعي والصناعي**، وذلك لكون **البلاد العراقية لايقيلها من عثارها...، إلا بتنويع الإنتاج وإجادته وتعزيز النهضة الزراعية بنهضة صناعية تقوم على المواد الخام التي تنتجها البلاد–تقصد العراق–، وإلا عبثاً نحاول إيجاد التوازن بين صادراتنا وارداتنا التجارية**، وفي مجال ربط الإستقلال الإقتصادي بالإستقلال السياسي، فقد أجزمت **جريدة العراق** وبشكل قطعي **إنَّ تَطلُب إستقلالاً إقتصادياً لايكون من دون الإستقلال السياسي صحيحاً أو محترم الجانب**، وهذا سيؤدي إلى الإهتمام بـ**المصنوعات الوطنية**، حسب قول **جريدة الأهالي**[٩٨].

ونظراً للحيف والإستغلال الكبير الذي كان يقع على الفلاحين العاملين في الزراعة، ولفرض **قيود أخرى في لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع**، فقد تساءلت **جريدة الأهالي**، ومن باب الحرص، **كيف ينظرون للفلاح؟** وساندت **جريدة البلاد البغدادية جريدة الأهالي** في موقفها تجاه الزراعة والعاملين فيها[٩٩].

ومن جهة أخرى فقد ناشدت **جريدة الأهالي** في مقالٍ إفتتاحي، نقول ناشدت القائمين على أمور العراق، قائلة لهم **إلتفتوا إلى القرى والأرياف والفلاحين**، فإن **حصر الإهتمام ببغداد وحدها وإهمال الجهات الأخرى والزراعة والتجارة والصناعة في البلاد...، امرٌ ينذر بسوء العاقبة**، ووجهت كلامها متساءلة مِن الحكومة **فهل لاحظت الحكومة جموع اهالي القرى والأرياف التي تركت المزارع والحقول واخذت تؤم المدن**[١٠٠].

ومن باب الإهتمام بتوسيع الاراضي الزراعية وزيادة المساحات المزروعة، من خلال توفير أفضل الظروف والوسائل لذلك، ولكل ما تقدم فقد دعت **جريدة الإستقلال** الى **تنظيم الري، لكون العراق قطر زراعي قبل كل شيء**[١٠١]، وبعد أن **قدمت بعض الشركات الأجنبية طلباً لوزارة المالية بإحتكارها تصدير التمور العراقية إلى الخارج....**، فقد عادت **جريدة الإستقلال** من جديد لتنتقد هذا الفعل، وخرجت بمقالٍ إفتتاحي حمل عنوان **حول إحتكار تصدير التمور**[١٠٢].

ونظراً لإستفحال أثار **الأزمة الإقتصادية العالمية بين الأعوام ١٩٢٩–١٩٣٣**، وإنعكاس آثارها بشكل أساسي على المحاصيل الزراعية مما أدى إلى كساد هذه المحاصيل وإنخفاض اسعارها بشكل كبير، نقول فقد طالبت **جريدة البلاد** في مقالٍ إفتتاحي بضرورة **معالجة الهبوط في أسعار الحبوب**، فهذا هو **واجب الحكومة**[١٠٣]. وأهابت جريدة **صوت العراق** بضرورة **معالجة الأزمة الزراعية**، متساءلةً في مقالٍ إفتتاحي آخر

"**ماذا عملت الحكومة الحاضرة لمعالجة الأزمة الإقتصادية؟**، مؤكدة على **الحاجة إلى وضع برنامج للإصلاح الإقتصادي**[١٠٤].

ولأن **المعروف عن العراق أنه قطر زراعي لايدانيه في الخصب والنماء قطر آخر، ففيه نهران من انهار العالم العظيمة واراضٍ زراعية تُعد مساحتها بالملايين...**، فقد تساءلت **جريدة العراق** من خلال عنوان مقالٍ إفتتاحي **هل عندنا سياسة زراعية؟**[١٠٥].

المحور الثالث

موقف الصحافة العراقية من الظواهر والقضايا الاجتماعية

خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٦

إن وجود العدل الإجتماعي في حياة المجتمعات وعلى مرور تاريخ البشرية، منذ الأزل الى وقتنا الراهن، نقول ولكل ما تقدم فهو من أكبر المسائل التي تشغل الأذهان وتوجه الأوضاع السياسية والاقتصادية وتؤثر بها وتتأثر بها، في جميع أنحاء العالم، ويمكن القول ولكل ما تقدم فإنه يمكن اعتبار أن العدل الإجتماعي هو المبدأ الوحيد الذي إنعقد الإجماع على إنه وحده الكفيل بحل المشاكل الإجتماعية للطبقة الكادحة ولعموم البنية المجتمعية لأي بلد، وتحقيق السعادة الشاملة والممكنة في كل مجتمع إنساني(١٠٦).

ونتيجة لظهور المشكلات الاقتصادية وتفاقمها وتوسعها، نلاحظ أنه بالتوازي معها تعاظمت المشكلات الأجتماعية من إنتشار جرائم السرقة والتفكك الأسري وترسيخ الفوارق الطبقية بشكل كبير فيزيد الغني غِناً ويزداد الفقير فقراً وغيرها(١٠٧).

وفيما يخص البحث الذي نعمل عليه الآن وتحديداً الجوانب الإجتماعية منه، فإننا سنعمل بالتركيز على مواقف وتوجهات الصحافة العراقية من هذه الجوانب والمجالات التي تعبر عن الواقع المجتمعي الإيجابي من مثل تطوير المعارف والتي تؤدي إلى النهوض بالواقع المجتمعي وتوعيته، وكذلك موقف هذه الصحف من بعض الظواهر المجتمعية السلبية التي كانت تغزو المجتمع العراقي في وقت صدور هذه الصحف، وكتب عنها واهتمت بمتابعة تداعياتها على المجتمع العراقي في تلك المرحلة المبكرة من تاريخه المعاصر **١٩٢٩-١٩٣٦**، وعملت على تقديم بعض الحلول الناجعة التي تعمل على تطويق هذه المشكلات السيسيولوجية.

أ- الدعوة للإهتمام بالمعارف "التعليم" وتطويرها : يقصد بالمعارف أوالتعليم عموماً هي عملية نقل المعرفة الى الأجيال الناشئة وتدريبها تدريباً منظماً ومقصوداً لتحضير أفرادها ليتمكن كل منهم ان يشغل العمل والاختصاص الذي يناسبه في حياة المجتمع الذي يعيش فيه(١٠٨).

وبعد أن توقفت العمليات العسكرية في الحرب العالمية الآولى عام ١٩١٨، ودخل العراق عهداً جديداً، ولكل ماقد تقدم نقول، وبعد كل هذه التطورات فإن عدد المتعلمين كان في العراق لا يزيد عن ١% من مجموع السكان الكلي، وفي ظل هذه المعطيات فقد بذلت السلطات القائمة آنذاك ومنذ أن استتب الأمن وهدئة الأوضاع الداخلية نسبياً بشكل أفضل، ونقول ولكل ماقد تقدم فقد بذلت هذه السلطات جهوداً كبيرة وأستثنائيه لنشر التعليم بين الناس، وبالتوازي مع هذه الإجراءات فقد بدأت مخصصات المعارف في الميزانية العامة للدولة العراقية تعبر عن مقدار هذه الجهود الكبيرة(١٠٩). وفي هذا السياق وفي ضوء إهتمام الصحافة العراقية بتطوير

التعليم وتوفير أفضل السُبل للنهوض بواقعه الملموس،نقول ولكل ماقد تقدم فقد طالبت **جريدة العراق بزيادة ميزانية وزارة المعارف فيما يخص التعليم الإبتدائي** لأنه **ضروري للعراق** [١١٠].

ونظراً لتفشي وباء الأُمية وشيوع الجهل ولعجز القائمين على الدولة العراقية آنذاك عن معالجة هذا الداء واحتواء أزمات التعليم[١١١]. ولكل ماقد تقدم فقد طالبت **جريدة الأهالي** بتطبيق **مشروع الخمس سنوات لمكافحة الأمية** في مقالٍ إفتتاحي، ولكونه **يعود بالنفع الجزيل لهذه البلاد المحرومة- تقصد العراق- من التعليم**[١١٢].

وتساءلت نفس الجريدة **ماذا جنينا من السفرات الى آوربا؟!.** ، في إطار متابعتها ودعواتها المستمرة للنهوض بواقع المعارف من مختلف الجوانب[١١٣]. كما رجّت **جريدة الأهالي** بأن **تُصارحنا الحكومة بما ستقدمه من مساعدة لجمعية مكافحة الأمية**[١١٤]، وفي مجال متابعتها وبحثها عن الحلول فقد ناشدت **جريدة الأهالي** المواطنين العراقيين الى المشاركة الفاعلة في **إجراء استفتاء عام-بخصوص إصلاح المعارف في العراق،** وأن **يُبدوا ملاحظاتهم عما يجدونه من نواقص وأخطاء في المناهج العراقية وأصول التدريس واي أمر آخر يتعلق بأمور التعليم في بلادنا**[١١٥].

وعندما أتت **لجنة مونرو** الى العراق لدراسة وسائل تطوير التعليم فيه، نقول ولكل ما قد تقدم فقد كتبت **جريدة الأهالي** مقالاً إفتتاحياً تنبيهياً بعنوان **إصلاح المعارف بين لجنة الكشف التهذيبي ورجال الإدارة،** ومن باب تحميل المسؤولية لكل الأطراف في المشاركة بتطوير المعارف بالعراق[١١٦]، ومن باب مواصلة الدعوة والتركيز على تحصيل مختلف أنواع العلوم سواءً منها العملية أم الإنسانية أو النظرية أم العملية، نقول ولكل ماقد تقدم فقد كتبت **جريدة العالم العربي البغدادية** مقالاً إفتتاحياً بعنوان **التعليم العملي- الحساب-**، وذلك لأن **فن التعليم العصري، ولاسيما تعليم الحساب، يفرض اليوم التمرين على حساب أشياء معينة وداخلة في الحياة...**[١١٧].

ومن باب الحرص على الإرتقاء بالواقع المعرفي في العراق بإعتباره أجد جوانب الحياة المهمة، فقد طالبت **جريدة البلاد** في مقالٍ إفتتاحي بضرورة **معالجة الوضع العراقي في الداخل والخارج**[١١٨].

ومن باب الإهتمام بالمستوى المعاشي للكوادر التربوية في العراق، نقول ولكل ماقد تقدم فقد كتبت **جريدة العراق** مقالاً إفتتاحياً بعنوان **ميزانية السنة الجديدة ورواتب المدرسين،** لفتت من خلاله أنظار **ولاة الأمر في وزارة المعارف بإنصاف طبقة كبيرة من موظفيها وهي طبقة المدرسين في المدارس الإبتدائية، وإن تلتفت إلى رواتبهم الضئيلة التي لا تتناسب مع مايبذلونه من جهود والى حرمانهم من الترفيعات والعلاوات منذ زمن بعيد...**[١١٩].

ب- أمور وقضايا إجتماعية أخرى : لقد حفلت الفترة الزمنية التي نحن بصدد بحثها ١٩٣٠-١٩٣٦، بالكثير من الظواهر الإجتماعية السلبية والتي عملت الصحف العراقية الصادرة آنذاك على متابعتها ونقدها وطرح الحلول المناسبة لها من على صفحاتها، ومن أهمها:

١- **الرشوة:** فقد كتبت **صحيفة العراق**، وهي من الصحف الموالية للحكم الملكي آنذاك، نقول كتبت مقالا على واجهة صفحتها الأولى عن عقوبة **الرشوة في لائحة قانون العقوبات العراقي**، والتي كان **يُحتاط من إنتشارها في المؤسسات الحكومية**، كما اعتبرت **جريدة الأهالي** في مقالٍ إفتتاحي ان **المقامرة هي إحدى طرق الإرتشاء**(١٢٠).

٢- **تعاطي الخمور والمخدرات ولعب القمار**: ومن الظواهر السلبية المُشينة والتي ضربت أطنابها في المجتمع العراقي، نقول ولكل ماقد تقدم ونظراً لإنتشار تعاطي الخمور والمخدرات ولعب القمار في المجتمع العراقي فقد اسهبت الصحف العراقية على مختلف مشاربها وأهدافها بمتابعة آثارها السلبية على سلوكيات المجتمع، فكتبت **صحيفة الأهالي** مقالاً إفتتاحيا بعنوان **أهناك مُبرر لبيع المخدرات علناً**، حيث أشارت محذرةً من خلاله إلى أن **إفساح المجال لبيع المخدرات أزاد عدد المولعين بها ونخشى إن إستمرت الحال أن يتفشى هذا اللون من الهلاك ويعم على توالي الأيام ويعُسر عندئذ مقاومته...** (١٢١). واستمراراً لانتشار تناول المُسكرات والمخدرات في تلك الفترة الزمنية نقول ولكل ماقد تقدم ونظراً لإنعكاس هذه الأمور على السلوكيات المجتمعية وتحولها نحو التوحش والقيام بأفعال خطرة للغاية تصل لحد القتل، فقد كتبت **جريدة العراق** مقالاً بعنوان **من نتائج القمار حادثة قتل**، وهذا الذي أدى الى **إنتشار الجرائم وعلة إزديادها في العراق**، وهي من الأمور الاجتماعية السلبية التي سادت وانعكاست على واقع الناس في العراق بين الأعوام ١٩٣٠-١٩٣٦(١٢٢). ومن جانبها فقد نبهت **جريدة صوت الأهالي** الى إنتشار جرائم السرقة والقتل بسبب تناول مثل هذه المواد، فكتبت مقالاً إفتتاحياً بعنوان **ازدياد الجرائم في البلاد- تقصد العراق-**، وقد عزت الجريدة هذه الزيادة الى إنتشار **القمار والخمور والتفسخ الأخلاقي والفقر والجهل...** في المجتمع العراقي في حينه، وفي كلام موجه إلى أعضاء مجلس النواب والمسؤولين عن إدارة البلاد، نصحتهم الجريدة بأنهم إذا كانوا **راغبين يوماً أن يعالجوا قضية الجرائم معالجة حقيقية وجدية يلزمهم أن يوجهوا عنايتهم الى إصلاح مقاصد هذا المجتمع فينشروا التعليم بين الأهلين ويخففوا عنهم وطأة الفقر التي تلجأهم الى السرقة إضطراراً...** (١٢٣).

ولِأثره السلبي في حصول التفكك الأُسري والمجتمعي نقول ولكل ما قد تقدم فقد نشرت جريدة البلاد قصيدة **القمار** للشاعر **محمود الملاح**، نعرض لمقتطفات منها..

إن القمار وقد عمت مصائبه هان الجُذام لدى بلواء والجرب

قد كان يرتفع فيه كل مبتذل حتى تبذلت الالقابُ والرتبُ(١٢٤).

كما نشرت جريدة الرافدين وعلى مدى عدة أعداد متتالية مقالات تتحدث وتحذر من **المشروبات الروحية وآفاتها الأجتماعية** بقلم **الدكتور سامي شوكت**(١٢٥).

٣- **الدعوة للأهتمام بالشباب والرياضة:** ولكون فئة الشباب هم العمود الفقري لأي مجتمع والداينمو المحرك له، ونظراً لما عاناه الشباب العراقي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين من شظف العيش وقلة فرص العمل، فقد كتبت **جريدة الأهالي** وعلى مدى عدة أعداد متواصلة ومتفرقة، مقالاً إفتتاحياً مقصوداً ومُعبراً بعنوان **حياة أشبه بالموت ما يعانيه الشباب العراقي،** كما دعت نفس الجريدة الى **الإهتمام بالرياضة البدنية وضرورة تشجيعها**(١٢٦).

٤- **الدعوة للاهتمام بالأخلاق والفضيلة :** لعل من أبرز الأمور التي تجذب الأنظار لها عند المطالعة أو الكتابة عن الصحف العراقية خلال العهد الملكي بكل مراحله وتقلباته، نقول ولكل ماقد تقدم فإن هذه الصحف كانت لاتتوانى عن الكتابة ومناقشة اي موضوع له تماس مع حياة الناس في العراق، ولكل ماقد تقدم فقد اهتمت هذه الصحف جميعاً بالدعوة لترسيخ الأخلاق الفاضلة في سلوكيات وتوجهات المجتمع العراقي، فها هي **جريدة الأهالي** تدعو إلى الأهتمام وترسيخ **الاخلاق في مؤسسات الدولة،** كما طالبت **جريدة العالم العربي** بصون **الأخلاق في وظائف الدولة،** حيث أن **مسؤولية صيانة الأخلاق العامة تقع في الدرجة الأولى على رجال الحكم وشباب البلاد**(١٢٧).

حيث أوضحت ونبهت **جريدة البلاد** في مقالٍ إفتتاحي الى أنه هناك الكثير من **المشروعات العظيمة التي تنتظرها البلاد،** والتي تعود بالنفع على المجتمع العراقي(١٢٨).

٥- **الدعوة للقضاء على انتشار الأوبئة والأمراض:** لقد اهتمت الصحافة العراقية بالحث على الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع من خلال تلافي انتشار الأوبئة والأمراض من خلال الأهتمام بالنظافة والجوانب الصحية الاخرى، فها هي **جريدة الأهالي** ونظرا لإنتشار الأمراض الوبائية بين أفراد الشعب العراقي خلال فترة العشرينيات الثلاثينيات من القرن المنصرم، نقول ولكل ما قد تقدم فقد طالبت هذه الجريدة بإنشاء مصح لإيواء المصابين بالأمراض المعدية، فكتبت مقالاً إفتتاحياً بعنوان **السل. التدرن.. دعوة الى إنشاء مصحة للمسلولين،** ومن باب إهتمامها بصحة الأهالي، ومستفسرةً من الحكومة عن استعداداتها، نقول فقد كتبت جريدة الأهالي مقالاً إفتتاحياً بعنوان **الصحة العامة في خطر.. فماذا اتخذت الحكومة من التدابير لصيانتها،** طالبةً من الحكومة **أخذ الحيطة والحذر من تفشي مثل هذه الأمراض والاستعداد لها بكل الوسائل**(١٢٩).

وفي ظل إستمرار إنتشار الأوبئة والأمراض بين الناس في أثناء تلك الفترة الزمنية، وفي إطار حرص الصحف العراقية بمختلف توجهاتها على التوعية والتنبيه من مخاطر هذا الإنتشار والتحذير منه، نقول ولكل ماقد تقدم فقد نشرت **جريدة البلاد** مقالاً مطولاً على واجهة صفحتها الأولى بعنوان **أغيثوا المُسلولين.. فكرة**

إيجاد مصح في العراق بقلم الدكتور فتح الله عقراوي، إذ أشار الكاتب في هذا المقال الى أنه **لا أحد ينكر أن حالة العراق الصحية قد تقدمت تقدماً محسوساً في العشر سنوات الأخيرة وذلك بالإصلاحات العديدة التي أدخلت على الإدارة الصحية البالية التي تركها لنا العهد العثماني...**، ولكنه عاد ونبه، أي **الدكتور فتح الله عقراوي**، الى أنه **هناك أمور عديدة قد أهملت كأن أهميتها ثانوية..، وهي إيجاد مصح يأوي إليه المصابون بالسل بعضهم للإستشفاء وبعضهم ليُعزلوا عن محيطهم الذي يبثون فيه دائهم القاتل**، وأوضحت نفس الجريدة في مقالٍ إفتتاحي آخر الى أنه هناك الكثير الكثير من **المشروعات العظيمة التي تنتظرها البلاد** والتي تعود بالنفع والفائدة على المجتمع العراقي(١٣٠).

٦- **الاهتمام بإجراء تعداد سُكاني في العراق :** ونظراً للزيادة السكانية الملحوظة التي شهدها العراق في الفترة ما بين الحربين العالميين ١٩١٨-١٩٣٩، نقول ولكل ماقد تقدم فقد كتبت **جريدة العراق** مقالاً إفتتاحياً بهذا الخصوص بعنوان **الإحصاء العام في العراق نقص يجب تلافيه**، فهو **قضية حيوية..**، مطالبة الحكومات العراقية **بإنشاء دائرة للإحصاء العام على إختلاف أنواعه لتكوين صورة صحيحة عن وضع البلاد - تقصد العراق- وحياتها ومقدراتها ومرآة صافية لما هي عليه من يُسرٍ وعُسرْ...** (١٣١).

الخاتمة

تبقى الكتابة في المواضيع التي تخص الصحافة من الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر وتأكيد للحقائق والمعلومات الواردة فيها، نظرا لما للصحافة والصحف من تأثير ودور في حركة الأحداث وحياة المجتمعات لما تتناوله وتنشره من جزئيات تتعلق بحياة وعمل هذه المجتمعات، وعلى هذا السياق فقد أتت كتابتي لبحثي هذا والموسوم **موقف الصحافة العراقية من تطورات الأحداث الداخلية في العراق خلال الفترة ١٩٣٠- ١٩٣٦ سياسية إقتصادية و إجتماعية -دراسة تاريخية**، وقد توصلت لمجموعة من النتائج سوف أقوم بتسطيرها في هذه الخاتمة:

١-لقد عملت الصحف العراقية وخلال مشوارها الطويل على متابعة وتغطية كل جوانب الحياة، مع إبداء الآراء حول الأحداث التي تقوم بنشرها.

٢-في ما يتعلق بالجوانب السياسية فقد عملت الصحف العراقية على مواكبة كل تطوراتها وكتبت عنها بكل إهتمام وتوعية للمواطنين من مثل الكتابة عن ألآثار المترتبة عن عقد المعاهدات بين العراق وبريطانية وغاية بريطانية من عقدها، كما كتبت عن مفهوم الديمقراطية وأساليب تطبيقها في المجتمع العراقي، وبيان هل أن هذا المجتمع على استعداد لتقبُل هذا الامر وغيرها من الأمور السياسية.

٣- وفيما يتعلق بالجانب الإقتصادي فإن الصحف العراقية تناولت مواضيعها من باب الحرص على اقتصاد العراق والنهوض بواقعه إذ ساندت هذه الصحف إصدار عملة محلية عراقية وطنية والتخلص من التبعية المالية والنقدية للرأس المال الأجنبي وكذلك إهتمت بإستثمار الثروة النفطية الوطنية وجعل واردها وفائدتها

للعراقيين فقط ودعمت وساندت كل إجراء يؤدي إلى الحفاظ على الثروة النفطية للعراقيين فقط وغيرها من الأمور الإقتصادية.

٤- وفيما يخص الظواهر الإجتماعية فقد تابعتها الصحف العراقية بكل إهتمام حيث عملت على التحذير من الآثار السلبية لأنتشار لعب القمار وتناول المخدرات والكحول، على وضع الأسرة والمجتمع، كما اهتمت هذه الصحف بالدعوة إلى تطوير التعليم وتوسيع المعارف والقضاء على الأمية المتفشية بين الناس وأهابت بالحكومة والسلطة التشريعية إصدار القوانين التي ترفع من شأن المعلم والمتعلمين، وغيرها من الأمور التي تطور المجتمع العراقي آنذاك.

٥-من خلال متابعتي لما تنشره الصحف العراقية خلال فترة البحث فقد لاحظت ولمست أنه كان هناك نوع من الصراع الخفي أو المعلن بين هذه الصحف من خلال ماتنشره من مقالات تخص مواضيع سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، إذ تم استخدام في بعض الأحيان هذه الصحف في سياق الصراع السياسي بين الأحزاب العراقية خلال فترة البحث من خلال إستخدام طريقة التقسيط السياسي لغايات مقصودة .

---

(١) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من "١٨٦٩-١٩٢١"، مطبعة الرشاد، د.ط، ١٩٦٩، ص ٢٧٨-٢٨٥.

(٢) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، بغداد، مطبعة الأديب، د.ط،١٩٦٩، ص ٣٩.

(٣) بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص٤٠.

(٤) جريدة الأوقات البغدادية، العدد ٥٣٢٥، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٩؛ جريدة صدى الأستقلال، العدد٣٦، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٠؛ جريدة الأهالي، العدد ٥، ١٢ كانون الأول ١٩٣٢ ؛ جريدة الأهالي، العدد ٦٠،= ٢٢ آذار ١٩٣٢ ؛ جريدة صوت الأهالي، العدد ٥٢، ١٩ آذار ١٩٣٤ ؛ جريدة البلاد، العدد ١٢،٨١ شباط ١٩٣٠ ؛ جريدة البلاد، العدد ٢٠،٨٨ شباط ١٩٣٠ ؛ جريدة العراق، العدد ٣٣٠٢، ٧شباط ١٩٣١.

(٥) لابد من التوضيح في هذا المضمار ان الكتابة في تاريخ الصحافة العراقية وعرض مواقفها من مختلف الجوانب، ليس من السهولة بمكان، لاسيما وأن الفترة الزمنية بين صدور هذه الصحف والكتابة عنها وعن محتواها بعيدة جداً من الناحية الزمنية حيث تُقارب المئة عام، والذي أنعكس بدوره على تلف وضياع تلك الصحف، لاسيما في ظل حالة الفوضى والأضطراب التي تمر على العراق بين الآونه والأخرى، والتي تكون من أول ضحاياها المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية من مثل المكتبات العامه والخاصة والجامعات والمدارس، ولذلك فلابد من التأكيد على أن هذا البحث برمته وبعرضه لأهم المواضيع التي نشرتها الصحف العراقية، قد جهد الباحث في الأستفادة من تلك الصحف المتاحة والمتوفرة تحت اليد في المكتبات العامة والخاصة والتي سلمت من عاديات الزمن، لذلك فقد أقتضى التنويه.

(٦) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، بغداد، د.م، د.ط، ١٩٨٠، ص ١٣٩.

(٧) جريدة البلاد، العدد ٧، ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩ ؛ جريدة العالم العربي، العدد ١٩٢٣، ٣تموز ١٩٣٠؛ جريدة الأهالي، العدد ١٢٠، ٥ حزيران ١٩٣٢ ؛ جريدة الأهالي، العدد ١٩٣، ١٢ حزيران ١٩٣٣ ؛ جريدة الإخاء الوطني، العدد ٣٠،٧٤٢ آب ١٩٣٤ ؛ جريدة الأستقلال، العدد ٢٣٩٣، ٥ شباط ١٩٣٥.

(٨) تضمنت هذه الملاحق الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين، الاتفاقية العسكرية، الأتفاقية العدلية والإتفاقية المالية، الاستزادة ينظر: الحسني، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص٥٢-٩٢.

(٩) جريدة صدى الاستقلال،العدد١٦،٢ أيلول ١٩٣٠؛ جريدة صدى الاستقلال، العدد٢٨، ١٩تشرين الأول ١٩٣٠.

(١٠) جريدة العالم العربي، العدد١٩٢٢، ٣ تموز ١٩٣٠.

(١١) جريدة العالم العربي، العدد١٩٥٩، ٢آب ١٩٣٠.

(١٢) جريدة البلاد، العدد٦، ٣١تشرين الاول١٩٢٩؛ جريدة البلاد،العدد٩، ٤ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(١٣) جريدة العراق، العدد٣٧٩٩، ٢٦ أيلول ١٩٣٢.

(١٤) مجموعة مؤلفين، الديمقراطيات في الوطن العربي– التحديات وآفاق المستقبل–، عمان، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، الجزء الأول ،٢٠٠٠، ص ٢١.

(١٥) نبيل عبد الرحمن حياوي إعداد وتقديم، دستور العراق الملكي– القانون الأساسي لسنة١٩٢٥ والتشريعات الدستورية للحقبة الملكية، المكتبة القانونية، د.م، د.ط، د.ت، ص ٤٢.

(١٦) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥–١٩٤٦–موقف جماعة الأهالي منها، بغداد،مكتبة المثنى، ط١، ١٩٨٣، ص ٣٦.

(١٧) فائز عزيز أسعد، إنحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد، مطبعة السندباد، ط٢، ١٩٨٤، ص٥.

(١٨) رفعت الجادرجي، كامل الجادرجي – في حق ممارسة السياسة والديمقراطية، افتتاحيات جريدة الأهالي١٩٤٤– ١٩٥٤، تنشأة النظام الديمقراطي وإحباطه في العراق، منشورات الجمل، د.ط، ٢٠٠٤، ص١٦٦.

(١٩) جريدة الأهالي، العدد١١٦، ١حزيران ١٩٣٢

(٢٠) جريدة الأهالي، العدد١، ٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٢١) جريدة الأهالي، العدد١٩،٣٢ شباط ١٩٣٢.

(٢٢) جريدة الأهالي، العدد ٥٩، ٢١ آذار ١٩٣٢.

(٢٣) جريدة صوت الأهالي، العدد٣، ١٦ آذار ١٩٣٤.

(٢٤) جريدة صدى الأستقلال، العدد٣، ١٧ أيلول ١٩٣٠؛ جريدة العالم العربي، العدد ١٩٠٤، ٣٠ آذار ١٩٣٠.

(٢٥) جريدة العالم العربي،العدد٢٠٨١، ٢٣ كانون الأول ١٩٣٠.

(٢٦) جريدة العالم العربي، العدد٢٢٢٩، ٢شباط ١٩٣١.

(٢٧) جريدة الرافدان، العدد٣٢، ٢٧ آذار ١٩٣٠.

(٢٨) محمد اسعد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف،بغداد،د.ط،١٩٥٤،ص١٤١.

(٢٩) حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية، بيروت، الدار العربية للموسوعات،ط١، ١٩٨٤، ص١٢.

(٣٠) محمد زكي أبراهيم، الديمقراطية الغائبة–مئة من تاريخ العراق المعاصر، ط١، بيروت، دار الرافدين،٢٠٠٤، ص ص ٧٨–٧٩.

(٣١) جعفر عباس حميدي، الإنتخابات النيابية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥– ١٩٥٨، دراسة تحليلية، بغداد، بيت الحكمة، ط١، ٢٠١٠، ص٤٥.

(٣٢) جريدة العالم العربي، العدد١٩٠٤، ٣٠ آيار ١٩٣٠.

(٣٣) جريدة العالم العربي، العدد ١٩٨٢، ٢٩آب ١٩٣٠؛ جريدة العالم العربي، العدد ٢٠٠٠، ١٩ أيلول ١٩٣٠.

(٣٤) جريدة البلاد، العدد٨، ٣ تشرين الثاني ١٩٢٩؛ جريدة البلاد، العدد ١٣، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٣٥) جريدة البلادالعدد١٠٣، ١٢ آذار ١٩٣٠.

(٣٦) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، د.ط،١٩٧٨، ص ص ١٩١-٢٠٧؛ الحسني، عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت، ط٧، ٢٠٠٨، الجزء الثالث، ص ٨٩.

(٣٧) جريدة الرافدان، العدد٣٤، ١ نيسان ١٩٣٠.

(٣٨) جريدة العراق، العدد ٣٧٩١، ١٦ أيلول ١٩٣٢.

(٣٩) جريدة العراق، العدد ٣٢٨٠، ١٢ كانون الثاني ١٩٣١؛ جريدة العراق، العدد ٣٢٧٨،و٩ كانون الثاني ١٩٣١.

(٤٠) جريدة الطريق، العدد ١٠٧، ٣ آب ١٩٣٣.

(٤١) جريدة الأهالي، العدد٣٠٥، ٩ تشرين الثاني١٩٣٣.

(٤٢) جريدة الأهالي، العدد٢٢٧، ٢٢ تموز ١٩٣٣.

(٤٣) جريدة الأستقلال، العدد ٢٤١١، ٢٦ شباط ١٩٣٥؛ جريدة الأستقلال، العدد٢٤١٧، ٥ آذار ١٩٣٥.

(٤٤) جريدة الأستقلال، العدد ٢٤٢٧، ٢٠ آذار ١٩٣٥..

(٤٥) البرقاوي، المصدر السابق، ص ١٨٩؛ المدرس، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ث ٨٢- ٨٥؛ جريدة العالم العربي، العدد ١٩٨١، ٢٨ آب ١٩٣٠.

(٤٦) جريدة العالم العربي، العدد١٩٠٣، ٢٩ آيار ١٩٣٠؛ جريدة العالم بي العدد ٢١٣٢، ٢٥ شباط ١٩٣١

(٤٧) جريدة العالم العربي،العدد ٢١٤٥، ١٢ آذار ١٩٣١، جريدة العالم العربي، العدد٢١٥٢، ٢٠ آذار ١٩٣١

(٤٨) جريدة البلاد، العدد٦، ١ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٤٩) جريدة البلاد، العدد ٩، ٤ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٥٠) جريدة العراق،العدد٣٧٩٩، ٢٦ أيلول ١٩٣٢؛ جريدة العراق، العدد ٣٨١٣، ١٠ تشرين الأول ١٩٣٢

(٥١) صفاء عبد الوهاب مبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ممهداته، واحداثه، ونتائجه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-هيئة الدراسات العليا، جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص٤٣.

(٥٢) ناجي، المصدر السابق، ص ص ١٠١- ١١٠؛ المفتي، المصدر السابق، ص ص ٨٢- ٨٤.

(٥٣) جريدة العالم العربي، العدد٨٣ ٣٧،كانون الثاني١٩٣٧؛جريدة العالم العربي، العدد٣٧٩٤، ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٥٤) جريدة الأهالي، العدد ٤٢٥، ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٥٥) محمد فرارجة، مفهوم التنمية الاقتصادية، مقالة منشورة على الشبكة العنكبوتية الانترنيت في ٦ أيلول ٢٠١٨

(٥٦) سعيد عبود السامرائي، التخطيط الأقتصادي ينمي اقتصادنا الوطني، بغداد، مطبعة الزهراء،د.ط، ١٩٥٩، ص ١٨

(٥٧) عبد الرزاق مطلك الفهد، العراق- دراسة في التطورات الأقتصادية(١٩٢١-١٩٥٨)، بغداد، د.ط، د.مط، ٢٠١٠، ص١ .

(٥٨) جريدة العراق، العدد٣٤٦٣، ٢١ آب ١٩٣١

(٥٩) جريدة العراق، العدد٣٥٠٩، ١٤ تشرين الأول ١٩٣١.

(٦٠) جريدة العراق، العدد ٣٥٤٦، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦١) جريدة الأهالي، العدد١٧٢، ١٨ آيار ١٩٣٣.

(٦٢) جريدة الأهالي، العدد ١٩٠، ٨ حزيران ١٩٣٣.

(٦٣) جريدة الأهالي، العدد الأول، ٢كانون الثاني ١٩٣٢

(٦٤) جوني يوسف، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقاتها بالتطورات السياسية في العراق ١٩٢٩-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٣١٢

(٦٥) جريدة البلاد، العدد ٣، ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٨، العدد ٣١، ١٥ كانون الثاني ١٩٢٩

(٦٦) جريدة البلاد، العدد٢٣، ٥كانون الأول ١٩٢٩، جريدة الرافدان، العدد٤، ٢١ شباط ١٩٣٠؛ جريدة العراق، العدد٣٢٨١، ١٣ كانون الثاني ١٩٣١

(٦٧) جريدة البلاد، العدد٧٠، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٠؛ جريدة البلاد، العدد٨٠، ١١ شباط ١٩٣٠؛ جريدة البلاد، العدد ٨١، ١٢ شباط ١٩٣٠؛ جريدة البلاد، العدد ١٤٥، ٣٠ نيسان ١٩٣٠

(٦٨) عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢-١٩٥٨، بغداد، د.ط،٢٠٠٥.

(٦٩) جريدة العراق،العدد ٣٢٨١، ١٣ كانون الثاني ١٩٣١

(٧٠) جريدة العالم العربي، العدد٣٣٢٢، ٥ آذار ١٩٣١

(٧١) جريدة العراق، العدد ٣٤١٥، ٢٥ حزيران ١٩٣١.

(٧٢) جريدة الأهالي، العدد١٦٢، ٦آيار ١٩٣٣؛ جريدة الأهالي،العدد١٨٢، ٢٩ آيار ١٩٣٣.

(٧٣) جريدة الجهاد، العدد٢٣٢، ٥ آب ١٩٣٠؛ جريدة العراق، العدد ٣٧٦٨، ٢٠ آب ١٩٣٢

(٧٤) صادق حسن السوداني، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي، سلسلة الموسوعة الصغيرة، عدد٤٥، بغداد، د.ط،١٩٧٩، ص ٤١-٤٢

(٧٥) مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، د.ط، طبع شركة التجارة المحدودة، بغداد، ١٩٤٨، ص٧٩- ٨٠

(٧٦) جريدة العراق، العدد٣٣١٣، ٢٣ شباط ١٩٣١

(٧٧) جريدة الأستقلال، العدد١٥١٠، ٢١ شباط ١٩٣١؛ جريدة العراق، العدد ٣٣١٥، ٢٥ شباط ١٩٣١.

(٧٨) جريدة العراق، العدد ٣٣٧٤، ٧آيار ١٩٣١؛ جريدة العراق، العدد٣٣٧٥، ٨ آيار ١٩٣١.

(٧٩) جريدة الأهالي، العدد١٠، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢

(٨٠) جريدة العالم العربي، العدد١٩٥١، ٢٤ تموز ١٩٣٠

(٨١) جريدة العالم العربي،العدد٢٠،٢٠٠١ أيلول ١٩٣٠.

(٨٢) موسى للشابندر: وهو أحد شخصيات العهد الملكي الشبابية، تولى عدة مناصب رسمية بين نائب في مجلس النواب إعتباراً من العام ١٩٣٧ولعدة مراتٍ، وبين وزيراً للخارجية في عدة وزارات برئاسة نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وفاضل الجمالي وغيرهم، كما عمل سفيراً ووزيراً مفوضاً في دمشق وواشنطن، وموسى الشابندر هو أحد مؤسسي حزب الإتحاد الدستوري الذي أجيز في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٩. للإستزادة ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠-١٩٥٨)، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط١، ٢٠١٣، الجزء الثاني، ص١٧٢-١٧٣؛ جريدة العالم العربي، العدد٢١٣١، ٢٤شباط ١٩٣١؛ جريدة العالم العربي، العدد٢١٣٥، ٢٨ شباط ١٩٣١؛ جريدة العالم العربي، العدد٢١٣٧، ١٣ آذار ١٩٣١.

(٨٣) بيار برجيه، العملة ودورها في الإقتصاد العالمي، ترجمة: علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص٥.

(٨٤) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في إقتصادية العراق، د.مط، القاهرة، د.ط، ١٩٥٥، ص ١٠٨.

(٨٥) أحمد غازي السامرائي، تاريخ النقود العراقية١٩٣١-٢٠١٠، ط١، دار الجواهري، بغداد،٢٠١١، ص ٥٥-٥٦

(٨٦) جريدة الوقائع العراقية، قانون العملة العراقية رقم "٤٤" لسنة ١٩٣١، العدد٢٣، نيسان ١٩٣١، ص٢٢٧- ٢٣٠

(٨٧) جريدة صدى العهد،العدد٥٤١، ٢٩ حزيران ١٩٣٢

(٨٨) بصري، المصدر السابق، ص ص ١٦١- ١٦٤؛ كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ص ١٠١؛ جريدة الأهالي، العدد٤٢، ١ آذار ١٩٣٢.

(٨٩) جريدة الوقائع العراقية، الإرادة الملكية رقم "٤٠" عن العملة العراقية، العدد ٢٩، ١٠ شباط ١٩٣٢، ص ٧٩.

(٩٠) جريدة العراق، العدد ٣٥٥٥، ٩ كانون الأول ١٩٣١.

(٩١) جريدة الأهالي، العدد ٢٠٥، ٢٣ حزيران ١٩٣٣.

(٩٢) جريدة البلاد، العدد٥٨، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٩٣) محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم ألإقتصادي،الجزء الأول – القطاع الزراعي، القاهرة، المطبعة الكمالية، د.ط، ١٩٥٨، ص٢.

(٩٤) الفهد، العراق–دراسة في التطورات الأقتصادية، المصدر السابق، ص ١٦.

(٩٥) فيصل كشمولة، نظرات في إقتصاديات العراق، د.ط، المطبعة الشرقية الحديثة، ١٩٥٥، ص ص ١٣٠– ١٣١.

(٩٦) جريدة العراق، العدد٣٣٥١، ٨نيسان ١٩٣١؛ جريدة العراق، العدد ٣٣٦٢، ٢١ نيسان ١٩٣١؛ جريدة العراق، العدد٣٣٧٣، ٥ آيار ١٩٣١.

(٩٧) جريدة العراق، العدد٣٣٦٣، ٢٢ نيسان ١٩٣١.

(٩٨) جريدة العراق، العدد ٣٥١٢، ١٩ تشرين الأول ١٩٣١؛جريدة الأهالي، العدد ١٨٧، ٣ حزيران ١٩٣٢.

(٩٩) جريدة الأهالي، العدد١٧٩،٢٦ آيار ١٩٣٣؛جريدة الأهالي، العدد١٨٣، ٣١ آيار ١٩٣٣؛ جريدة البلاد،العدد٢، ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٩.

(١٠٠) جريدة الأهالي، العدد ٧، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢.

(١٠١) جريدة الأستقلال، العدد ٣٣٨١، ٢٢ كانون الأول ١٩٣٥.

(١٠٢) جريدة الإستقلال، العدد ٣٤١١، ٢٤ شباط ١٩٣٥.

(١٠٣) جريدة البلاد، العدد٨٣، ١٤ شباط ١٩٣٠؛ جريدة البلاد، العدد١٣١، ١٤ نيسان ١٩٣٠.

(١٠٤) جريدة صوت العراق، العدد٥، ٢٥ آيار ١٩٣٠؛ جريدة صوت العراق، العدد ٩، ٢٩ آيار ١٩٣٠.

(١٠٥) جريدة العراق، العدد٣٧٨٥، ٩ أيلول ١٩٣٢.

(١٠٦) إبراهيم عبد المجيد اللبان، العدل الإجتماعي– تحت ضوء الدين والفلسفة، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ط، ١٩٦٤، ص٣.

(١٠٧) انور عبد الملك، الجدلية الإجتماعية، ترجمة:سامية الجندي وعبد العظيم حماد، القاهرة،ط٢، ٢٠٠٩، ص٩٣– ٩٥؛ أندريه جوسان، طبقات المجتمع، ترجمة: السيد محمد البدوي، مراجعة احمد عزت راجح، القاهرة، ط٢، ٢٠١١، ص ٦–٨.

(١٠٨) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الإجتماعي، بغداد، مكبعة المعارف، د.ط، ١٩٤٦، ص١٠٢.

(١٠٩) جواد، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(١١٠) جريدة العراق، العدد ٣٣٤٥،١ نيسان ١٩٣١.

(١١١) أحمد ناجي، صفحات من تاريخ العراق الملكي (١٩٣٢– ١٩٥٨)، بغداد، د.ط، د.ت، ص ١١٠.

(١١٢) جريدة الأهالي، العدد ١١٦، ٩ حزيران ١٩٣٢؛جريدة الأهالي، العدد ١٣٠، ١٧ حزيران ١٩٣٢..

(١١٣) جريدة الأهالي، العدد ١١٨،١١ حزيران ١٩٣٢.

(١١٤) جريدة الأهالي، العدد ١٣٧، ٢٤ حزيران ١٩٣٢.

(١١٥) جريدة الأهالي، العدد١١،٢٠ كانون الثاني ١٩٣٢؛ جريدة الأهالي، العدد ١٣، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(١١٦) أبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق(١٨٦٩– ١٩٣٢)، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، ط١، ١٩٨٢، ص ٣٠٩– ٣٣٠؛ جريدة الأهالي، العدد ٧١، ٤ نيسان ١٩٣٢.

(١١٧) جريدة العالم العربي، العدد ٢١٠٠، ١٧ كانون الثاني ١٩٣١.

(١١٨) جريدة البلاد، العدد ٨٠، ١١ شباط ١٩٣٠.

(١١٩) جريدة العراق، العدد ٣٧٩٢، ١٧ أيلول ١٩٣٢.

(١٢٠) جريدة العراق، العدد٣٣١٦، ٢٦ شباط ١٩٣١؛ جريدة الأهالي، العدد ٢٠٦، ٢٦ حزيران ١٩٣٣.

(١٢١) جريدة الأهالي، العدد ١٤٠، ٢٩ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٢) جريدة العراق، العدد ٣٤١٦، ٩ تكون ١٩٣١؛ جريدة العراق، العدد٣٤٢٨، ٢٥ أيلول ١٩٣١.

(١٢٣) جريدة صوت الأهالي، العدد ٣١، ٢٠ نيسان ١٩٣٤؛ جريدة الأهالي، العدد ٧٩، ١٣ نيسان ١٩٣٢.

(١٢٤) جريدة البلاد، العدد١٦٢، ٢٣ أيلول ١٩٣٠.

(١٢٥) جريدة الرافدان، العدد٥، ١ شباط ١٩٣٠؛جريدة الرافدان، العدد ٦، ٢ شباط ١٩٣٠؛ جريدة الرافدان، العدد٧، ٣ شباط ١٩٣٠.

(١٢٦) جريدة الاهالي، العدد ١٣١، ١٨ حزيران ١٩٣٢؛ جريدة الأهالي، العدد١٣٢، ١٩ حزيران ١٩٣٢؛ جريدة الأهالي، العدد ٢٨١، ٩ تشرين الأول ١٩٣٣..

(١٢٧) جريدة الأهالي، العدد ١٦٠، ٣ آيار ١٩٣٣؛جريدة العالم العربي؛ العدد ٢١٤٥، ١٢ آذار ١٩٣١.

([١٢٨]) جريدة البلاد، العدد ٢٣، ٥ كانون الأول ١٩٢٩.

([١٢٩]) جريدة الاهالي، العدد ١٤٦، ٥ تكون ١٩٣٢؛ جريدة الأهالي، العدد ٨، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

([١٣٠]) جريدة البلاد، العدد ١١، ٦ تشرين الأول ١٩٢٩؛ جريدة البلاد، العدد٢٣، ٥ كانون الاول١٩٢٩.

([١٣١]) جريدة العراق، العدد ٣٤٠٤، ١٢ حزيران ١٩٣١..